دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46، العدد 1، الملحق 2، 2019

الآراء النَّحْويّة للإفرانيّ في المسلك السَّهل ومناقشتها

صلاح عبد الله حسن أبو يحيى *

ملخص

هدفَ هذا البحث إلى الوقوف على آراء الإفرانيّ النَّحْويّة في كتابه (المسلك السَّهل)، ومن ثَمَّ توضيحها، وبيان مدى قربها وبُعدها عن آراء النَّحْويين القدامى. وكانت هذه الآراء النَّحْويّة جديرة بالدِّراسة؛ لأهميتها في الدّرس النَّحْوي ولدلالتها على اتّساع القاعدة النَّحْويّة، كما أنَّ بعضَها قد وضّح لنا التفكير النَّحْوي العميق للإفرانيّ في اختياره الرَّأيّ النَّحْويّ. وقسّمها الباحثُ إلى مسائل نحْويّة وفق أبواب النَّحو العربيّ. وكان بعضُ آراء الإفرانيّ النَّحْويّة يمثّل نقاشًا قويًا بجوازها، ولا سيّما أنَّه قد وردتْ آيات قرآنيّة تؤيّدها. وبرز في البحث في غير ما موضع علاقة النَّحو بالمعنى فكان استخراج الرَّأيّ النَّحْويّ أحيانًا مبنيًا على المعنى. واعتمد الإفرانيّ بعضَ أصول النَّحو العربيّ من مثل: السَّمَاع كالقرآن الكريم. ولعلّ هذا البحث جاء محاولة من الباحث لإظهار آراء الإفرانيّ النَّحْويّة الّتي لم يظهر نورُها بعد؛ لينتفع بها كُلّ طالب علم، وإثراء المكتبة العربيّة بها. وحاول هذا البحث إضافة آراء نحْويّة جديدة من خلال هذه الدّراسة، وترجيح الرَّأيّ النَّحْويّ المناسب.

الكلمات الدالة: الآراء النَّحْويّة، الإفرانيّ، مناقشة، المسلك السَّهل.

المقدمة

تناول هذا البحثُ الحديثَ عن الآراء النحْويّة للإفرانيّ في كتابه المسلك السَّهل. وقد تجلى اختيار هذا الموضوع رغبة من الباحث في الوقوف على الآراء النَّحْويّة له، الَّتي لم تظهر بعد، ثمَّ قام الباحثُ بمناقشتها وبيان مدى قربها وبعدها من آراء النَّحْويين القدامى.

وتنوّعت هذه الآراء النحْويّة بين اختيار الإفرانيّ بين رأيّ نَحْوي واحد أو اثنين، كأنْ يقول: ويجوز كذا. وأحيانًا يذكر لنا رأيًا نحْويًا لأحد النَّحْويين، من مثل عبارة: قال بعض أصحابنا. وقد اتَّضح تنوّع هذه الآراء النحْويّة بين المرفوعات، والمنصوبات، والمجزومات، والمجرورات، ومعاني الحروف، وغيرها من القضايا في تضاعيف البحث. وتبيّن أنَّ سبب هذا التّنوّع هو اتّساع القاعدة النحْويّة لهذه الآراء.

وفي الحقيقة اتَّضح لدى الباحث أنَّ بعضَ الآراء النَّحْويّة عند الإفرانيّ كان يبرز لنا التفكير النَّحْوي لديه. كما ارتأى الباحث تقسيم هذا البحث إلى مسائل نحْويّة؛ لتسهيل معرفة آراء الإفرانيّ النَّحْويّة لدى القارئ ضمن هذه المسائل. وقد رتبتها حسب أبواب النَّحو؛ فجعلتُ المتجانسات في الموضوعات وفق بعضها. وأضفتُ آراء نحْويّة جديدة من خلال هذا البحث، وسعيتُ إلى ترجيح الرَّأيّ النَّحْويّ المناسب.

أمّا المنهج الّذي اتّبعه الباحث في هذا البحث فهو المنهج الوصفيّ التحليليّ، وذلك من خلال ذكْر الآراء النحْويّة للإفرانيّ الَّتي وردت في كتابه المسلك السَّهل، ومن ثَمَّ الوقوف عليها وتحليلها ومناقشتها.

الآراء النَّحْويّة للإفرانيّ في المسلك السَّهل ومناقشتها

أولاً– التّعريف بالإفرانيّ (انظر الزركلي، 2002، والتّرغي، 1999، وسودة، 1997، وليڤي برُوڤنصَال):

هو أبو عبد الله، محمَّد الصُّغَيِّر بن محمَّد بن عبد الله الإفرانيّ الأصل المراكشي الوطن. ولقبه: الصّغيّر. وقيل إنَّ اسمه هو محمَّد بن الحاج بن محمَّد بن عبد الله الإفرانيّ. ويعدّ الإفرانيّ مؤرخًا أديبًا، من رجال الدّولة في سلطنة المولى إسماعيل. ولد في مراكش في حدود سنة (1080هـ). وأخذ عن علمائها وعلماء فاس.

وأمَّا الحديث عن فاته: فكما لم يكن ثمّة اتّفاق على تاريخ ولادته، لم يكن كذلك بالنّسبة لتاريخ وفاته، وعليه يمكن القول إنَّ تاريخ

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/08/01، وتاريخ قبوله 2016/10/25.

© 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وفاته ينحصر من سنة (1138هـ) إلى سنة (1156هـ)، والحقيقة أنَّ الخلاف في تحديد سنة وفاته لم يكن فارقًا بسيطًا، بل كان كبيرًا فقد تعدّى ذلك إلى ثماني عشرة سنة. ومما يرجح أنَّ وفاته بعد سنة (1152هـ) أنَّه استعار بنفسه كتابًا من خزانة جامع ابن يوسُف في أواخر سنة (1152هـ)، وفي أوائل سنة (1154هـ) رَدَّ الكتاب إليها بعض ورثته، فعلى هذا تكون وفاته فيما بين ذلك (الإفرانيّ، 2004).

ومن شيوخه: (التّرغي، 1999، والإفرانيّ، 2004): ومن العلماء الذين أخذ عنهم: الفقيه عبد الحي الحلبيّ، والفقيه محمَّد بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسيّ، ومحمَّد بن أحمد المسناويّ، وسعيد بن أبي القاسم العميريّ قاضي مكناس، والحسن بن رحّال المعدانيّ قاضي مكناس.

ومن مؤلفاته: وصنّف مجموعة من الكتب في مجالات عدّة: كالفقه، والأدب، والتّراجم، والتّاريخ، ومنها (الزركلي، 2002): المسلك السَّهل في شرح توشيح ابن سهل: وقد استخرجنا الآراء النحْويّة له من هذا الكتاب. والكتاب هو شرح لموشحة إبراهيم بن سهل الإشبيلي (ت 649هـ) لغة، ونحوًا، وبلاغة. وصفوة مَن انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، وهو كتاب في التّراجم. ونزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، وهو كتاب في التّراجم. وفتح المغيث بحكم اللحن في الحديث، وهو كتاب في الفقه.

وقيل عنه: بأنَّه "الفقيه العلاّمة، النّبيه الفهامة، المحدّث الحافظ النّقادة، النَّحْويّ البيانيّ الأديب، البليغ الفصيح الخطيب...، وكان عالمًا ثبتًا، مشاركًا في فنون شتى" (السملالي، 1993). وقيل عنه أيضًا: إنَّه كان "فقيه عصره وفريدَ دهره، وكان ذا حفظ وإتقان، وفصيحًا وخطيبًا تضرب به الأمثال، قد أبهر أقرانه من نباهته، حتى وقعت المضاربة بمجلسه بين الطلبة" (السملالي، 1993). وإذا اجتمعت هذه الصّفات بالإفراني، فلماذا كان ثمّة اختلافٌ كبيرٌ في تحديد سنة وفاته؟

ثانيًا– الدّراسة

لعلَّ من أسباب تأليف هذا البحث هو حرص الباحث على إظهار الآراء النحْويّة الَّتي لم تكتشف بعد، فمن هنا هَدَفَ هذا البحث إلى استخراج الآراء النحْويّة للإفرانيّ ومن ثَمَّ دراستها. كما قسّمَ الباحثُ هذا البحثَ إلى مسائل نحْويّة – أوضحت في المقدمة كيفية التقسيم– كما يلي:

1– مسألة: أل للعهديّة أم للجنسيّة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: ذهب الإفرانيّ إلى أنَّ أل في "الحمى" عهدية في البيت:

هَلْ دَرَى ظبْيُ الْحِمَى أنْ قدْ حَمَى قلْبَ صبّ حَلَّهُ عَنْ مَكْنِس

فقال: "أل في "الحمى" جنسيّة أو عهديّة؟ قلتُ: عهديّة، أرادَ به المكان الّذي ثوى به محبوبه كما يقالُ: ظَبْيُ الحِمى، ويرادُ به ساكنُ سَلْعٍ (جبل بالمدينة)، أو غيره، وذلك على حسب القائل والمقول فيه" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: لعلّ جعْل الإفرانيّ أل التّعريف في "الحمى" كان صائبًا، ونستدلّ على صحة ذلك مما يلي: فالمكان معروف عندهما، وعليه فلا شكّ أنّه يسأل عن شيء معروف في الذّهن وهو "ظبي الحمى". فهنا توجيه الذّهن إلى الشيء المطلوب والمعروف لديهما.

كما أنّ "أل" العهديّة دلّت على فرد معين دون غيره من أفراد الجنس. وعليه يمكن أنْ نسمي "أل" العهديّة العهدَ الذّهنيّ (العِلْميّ)؛ فهو من أنواع "أل" العهديّة، وهو أنْ يتقدم لمصحوبها علم المخاطب به، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:18]. فالشّجرة معلومة للمسلمين، وإنْ لم يكن جرى لها ذكْر في اللفظ (السامرائي، 2000).

ويقصد بأل العهدية هي "الَّتي تدخل على النّكرة فتفيدها درجة من التّعريف تجعل مدلولها فردًا معينًا بعد أنْ كان مبهمًا شائعًا" (الفوزان، دون تاريخ).

ونستدلّ على رجحان "أل" العهديّة، من خلال الفرق بينها وبين "أل" الجنسيّة، فالمعرّف بأل العهديّة هو معرّف لفظًا؛ لاقترانه بأل، ومعنى؛ لدلالته على مُعَيّن. أمّا المعرّف بأل الجنسيّة فهو ما يكون في حُكم النّكرة من حيثُ معناه، وإنْ سبقته "أل"؛ لأنَّ تعريفه بها لفظيٌّ لا معنويٌّ (الغلاييني، 2005). وهذا الكلام ينطبق على ما ذهب إليه الإفرانيّ.

2– مسألة: الفرق بين استعمال"إنْ" الشَّرطيّة و "لو":

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: رأيُ الإفرانيّ في استعمال "إنْ"، في البيت:

هُوَ عِنْدِي عَادِلٌ إنْ ظَلَمَا وَرَقِيْبِي نُطْفُهُ كَالخَرَسِ

قال: "وأتى بـ "إنْ" في قوله: إنْ ظلمَ، قصدًا لدفع العَذول، وإفحامه فيؤوب عن التَّعنيف. وإظهارُ الظلم من الحبيب يجبُ أنْ يكون

على مُجرد الفرض والتّقدير، كما تُفرضُ المُحالات، وسببُ الكلام: لو قدّرنا أنّه ظلمَ وتعدَّى، هو عندي عادلٌ مصيب، لكنَّه لا يُتصور صُدورَ الظلمِ منه. فإنْ قلت: المُستعملُ في فرض المُحالات "لو" دون "إنْ"؛ لأنّه يشترطُ في "إنْ" عدمُ الجزم بوقوع الشَّرط ولا وقوعه، والمحالُ مقطوعٌ بلا وقوعه. فلا يُقال: إنْ طارَ الإنسانُ كان كذا. قلتُ: المُحال في هذا المقام يَتنزل منزلةَ ما لا قطعَ بعدمِه، على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: الخطاب موجه لمخاطب مستحضر في الذهن. فالحبيب في موضع استحسان فعل المحبوبة، فهو يجعْلها تتسم بصفات حسنة، وإنْ ظهر منها ظلم فلا يأخذ به؛ لأنَّه لا يعدّه ظلمًا. إذن نحن أمام وصف حالة حاضرة (في الزَّمن الحاضر). ونستدل على ذلك من أنَّ الدال على ذلك هو أنَّ الحبيب قد ذكرَ صّفات للمحبوبة عنده، ومنها:

وأنا أشكره، ولستُ ألحاه في قول الشّاعر (الإفرانيّ، 1997):

وَأَنـا أَشْكُرُهُ فِيمَـا بَـقِي لَسْتُ أَلْحَاهُ عَلَى مَـا أَتْلَفَا

هو عندي عادل في قول الشّاعر (الإفرانيّ، 1997):

هُـوَ عِنْـدِي عَــادِلٌ إِنْ ظَلَمَــا وَرَقِيْبِــي نُطْفُــهُ كَـالخَـرَسِ

وأرى أنَّ استعمال "إنْ" لمجرد الفرض والتّقدير والفرض المحال، لا يكون بمستوى استعمال "لو" للفرض المحالات، وبيان ذلك ما يلي:

يبدو لي أنَّ توقع الظلم لدى الحبيب من محبوبته قريبٌ، وعليه "إنْ" تكون لتَّوقّع الفرض أو المحال القريب. ويؤيد هذا قوله – ذكرتُ الأبيات قبل قليل –: وأنا أشكره، ولستُ ألحاه، هو عندي عادل. أمَّا "لو" – على الأغلب– فهي للمحال البعيد. وعليه نستنتج أنَّه نزّل البعيد منزلة القريب، أي: نزّل ما هو متعارف عليه من أنَّه لفرض المحالات للبعيد منزلة القريب، فاستعمل ذلك في "إنْ" الَّتي للأمر القريب، وأصله أنْ يستعمل "لو".

ويعضد كلامنا هذا أنَّ "إنْ" تستعمل لزمن المستقبل القريب، نحو قولك: إنْ جئتني غدًا أكرمْتُكَ. ورأى ابن هشام أنَّ الزَّمن المستقبل سابقٌ على الزَّمن الماضي؛ لأنَّه إذا انقضى الغد – في المثال السّابق– ولم يجئ قلت: لو جئتني **أمس** أكرمْتُكَ (ابن هشام، دون تاريخ). وتستعمل "لو" للشيء الميْئوس منه – أرى أنَّه في الأغلب–، فمثلاً في التّمني إذا كان المخاطب ميْئوس الإتيان إلى المتكلم أو متعسرة عادة، مثل: لو تأتينا فتحدثنا (الصبّان، 2009).

وتستعمل "إنْ" في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والموهومة والنّادرة (السامرائي، 2000)، أو المعلوم المبهم زمانه، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء:34] (أبو حيّان، 1998). وهذا دليل كافٍ على أنَّ الحبيب شاكٌ في حصول الظلم، فهو لم يفد التحقيق في ذلك، وكذلك الزَّمن عنده مبهمٌ.

وخصّ الإفرانيّ "لو" في فرض المُحالات، لكن وردت أيضًا "إنْ" للمستحيل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف:81].

3– مسألة: الاختلاف بين فاعل "أخذ" ومفعولها الرَّفع على الفاعليّة أو النَّصب على المفعوليّة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: رأى الإفرانيّ أنَّ ثمَّة اختلافًا في فاعل "أخذ" ومفعولها، في البيت:

أَخَذَتْ عَيْنَاهُ مِنْهَا العَرْبَدَة وَفُـؤَادِي سُكْـرُهُ مَـا إنْ يُفِيق

فقال: "أخذ: فعل ماضٍ. وعيناه: فاعله. والعَرْبَدَة: مفعول أخذ. أي تناولتْ عيناه العَرْبَدَةَ منها، أي من رحيق ثغره. ويصحُّ أنْ يُنتصبَ "عيناه" مفعولاً، وتُرتفعَ "العَرْبَدَة" فاعلاً، ويكون الأخذ بمعنى الإيقاع، وهذا أظهر" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ:

– رفع "عيناه" على الفاعليّة، ونصب "العَرْبَدَة" على المفعول به:

التّقدير هو: لقد حصّلت عيناه اللذة من العَرْبَدَة، وهي شراب المُسكر. ويستدل على ذلك من خلال ورود معنى "أخذ" تناول، أي: حازه لنفسه وأمسكه وحصّله (السامرائي، 2000). وعليه فإنَّ هذا يقوّي الوجه الإعرابيّ القائل بأنَّ فاعل "أخذ" هو "عيناه"، والمفعول به هو "العَرْبَدَة".

والفعل "أخذ" يتعدّى بنفسه، وبالباء. فمثال التّعدّي بنفسه قوله تعالى: ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُوَلى﴾ [طه:21]. ومثال التّعدّي بالباء قوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن:41] (الكفوي، 1998). ومن الملاحظ أنَّه تعدّى في البيت بنفسه.

– رفع "العَرْبَدَة" على الفاعليّة، ونصب "عيناه" على المفعول به:

أرى أنَّ المغزى من رفع "العَرْبَدَة" على الفاعلية، هو الإحاطة والشمول والتّملك، فالعَرْبَدَة قد شملت عيناه بالسيطرة عليها، وهذا كقولك: رأى جارية أخذت بمجاميع قلبه، أي: استولت على قلبه (بكير، 1997). ويبدو لي أنَّ في هذا تنبيهًا على مدى شمول العَرْبَدَة عقله وجسمه، وفي الحقيقة في هذا تشبيه لحالة الحبيب في مدى انشغال فكره بمحبوبته وسيطرتها عليه.

4- مسألة: الاختلاف في إعراب "التَّداني" على الابتداء أو تكون معطوفة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ وجهين في إعراب "التَّداني" في البيت:

أَجْتَنِـي اللَّذَّاتِ مَكْلُومَ الجَوَى وَالتَّدَانِي مِنْ حَبِيبِي بالفِكَر

فقال: "التَّداني يُحتملُ أنْ يكونَ مبتدأ، ومن حبيبي: حالٌ. ويُحتملُ أنْ يكونَ معطوفًا على قوله: اللّذات، فيكونُ من باب قوله – محمَّد بن حِمْير الهمداني (ت 651هـ) – (الهمداني، 1985، الإفرانيّ، 1997):

ولـو أنَّ وَاشٍ باليمامـة دارُه وداري بأعلى حضرموت اهتدى لِيَا".

وقال في موضع آخر: "وكأنَّ هذا كلامٌ – قصد البيت كلّه– مُستأنفٌ عما قبلَه لا علاقة له به، والأصل: فها أنذا أجتني وأدنو، أي حينَ نأيتُم، صبَرتُ على حُكم النَّوى، فحالي بعدكم أنَّي أجتني...، وفائدة هذا الاستئناف تسلية خاطره، وترويحُ نفسه" (الإفرانيّ، 1997).

وثمَّة رواية أخرى تجعل "التذاذًا" بدلاً من "التَّداني"، وبناءً على ذلك ثمَّة اختلافٌ في الإعراب، فقال الإفرانيّ: "وعلى نسخة "التذاذًا"، فهو منصوب على المصدرية، وناصبه من لفظه: التَذَّ، مُقدَّر. ويكون هذا، من عطف مرادفٍ مُفسرٍ" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ في إعراب "التداني" وجهين، وهما (الإفرانيّ، 1997):

الأوَّل: أنْ تكون مبتدأ. فجعْل إعراب "التَّداني" مبتدأ لعلَّ القصد منه هو الإخبار عن علاقته بمحبوبته.

فأرى أنَّ الشَّاعر ابتدأ بالجملة الفعلية الدّالة على الاستمرار، وبالفعل هذا الّذي قصده الشَّاعر من خلال المعنى. ثمَّ أتى بالجملة الاسميّة ليؤكد على ثبات علاقته بالمحبوبة من خلال أنَّه يتذكرها دائمًا في ذهنه. كما أنَّه قد بيَّن حالهُ عند اجتناء اللّذات بأنَّه مكلوم الجَوى، ثمَّ تطرّق للحديث عن عمق أثر هذه المحبوبة عنده، فهي قريبة منه. وهذا الإعراب أسلم إعرابًا، وهو الأقرب للمعنى المقصود من البيت.

الثّاني: أنْ تكون معطوفة على قوله "اللّذات": فالعطف على " اللّذات" عندي ضعيف؛ لأنَّه يؤدي إلى فساد المعنى، كأنَّه قال: أجتني اللّذات والتَّداني (القرب)، وهذا لا يصحّ؛ لعدم اجتناء اللَّذات والقرب.

ومن الملاحظ كذلك في هذه المسألة إذ كان للمعنى دورٌ في التَّوجيه الإعرابي، وبذلك برزت العلاقة بين النَّحو والمعنى فيها.

وثمَّة رأي آخر عندي غير أنَّني أرى أنَّه ضعيف لكنَّه أفضل مما ذهب إليه الإفرانيّ، وهو أنْ تكون "التَّداني" معطوفة على "أجتني"، فهذا عطف جملة اسميّة على جملة فعليّة.

وأجاز ابن جنّي (ت 392هـ) عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة، وبالعكس، فقال: "وذلك بالواو، دون الفاء وأخواتها؛ لأصالة الواو في العطف" (ابن جنّي، 2008، والرّضي الأستراباذي، 1996). والرَّاجح عند النُّحاة جواز عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة، وبالعكس، أو عطف الجملة على المفرد وبالعكس إنْ لم يختلفا خبرًا وإنشاءً (انظر حسن، دون تاريخ). وأضيفُ إلى ذلك بشرط ألاّ يؤدي ذلك إلى فساد المعنى.

ويجوز أنْ يكون العطف على الأصل؛ لأنَّ أصلها: فها أنذا أجتني وأدنو، فيكون العطف جملة فعلية على جملة فعلية (حسن، دون تاريخ). وحاصل القول عندي في عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة، وبالعكس، أو عطف الجملة على المفرد وبالعكس أنَّه جائزٌ ما لم يخل بشيء من المعنى، فإنْ فسدَ المعنى لا يجوز حينئذٍ. وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب أنْ تكون "التَّداني" مبتدأ، والواو واو العطف.

ويبدو لي أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، فكأنَّ الأصل: أجتني اللَّذات مكلوم الجَوى من حبيبي والتَّداني بالفكر. وعليه فهذا يقوّي أنْ يكون إعراب "التَّداني" مبتدأ.

ويؤكّد ذلك قول الإفرانيّ كأنَّ القول: "لَئذ وأنا مُؤلَمٌ لا شعورَ لي بألمي" (الإفرانيّ، 1997). والتَّداني بالفكر.

أمَّا الرّواية الأخرى الَّتي تجعل "التذاذًا" بدلاً من "التَّداني"، فبيان ذلك هو:

تكون "التذاذًا"، مفعولاً مطلقًا، والناصب من لفظه: التَذَّ، المُقدَّر (الإفرانيّ، 1997). فنستبعد هذا الإعراب؛ لأنَّه حُذف عامل المفعول المطلق المؤكّد له. كما نستبعد هذه الرّواية، فأغلب الظن أنَّها خطأ من النّساخ، ولا سيّما أنَّ حروف "التذاذًا" قريبة من حروف كلمة التَّداني، ومعنى "التَّداني" أنسب للبيت.

ويؤكد ذلك أنَّ ابن مالك (ت 672هـ) لم يجز حذف عامل المفعول المطلق المؤكِّد لعامله بخلاف ابنه غير أنَّ ما ذهب إليه ابنه لا حُجّة فيه فينتقض مثاله – التّالي – من خلال ما يلي:

مثاله: ضرْبًا زيْدًا: فهنا ليس من التَّأكيد في شيء، بل هو أمْرٌ خالٍ من التَّأكيد، بمثابة قولك: اضربْ زيدًا؛ فهو واقع موقعه، فكما أنَّ "اضربْ زيدًا" لا تأكيد فيه، كذلك الحال في "ضرْبًا زيْدًا". ومما دلَّ أيضًا على أنَّ "ضرْبًا زيْدًا" ونحوه من الأمثلة ليس من المصدر المؤكِّد لعامله: أنَّ المصدر المؤكِّد لا خلاف في أنَّه لا يعمل (ابن عقيل، 2004). ولا يجوز حذف المفعول المطلق المؤكِّد لعامله؛ لأنَّه إنَّما جيء به لتقوية عامله، وتقرير معناه، وحينئذٍ يكون الحذف منافيًا لهما (ابن عقيل، 2004).

ويؤتى بالمفعول المطلق في الكلام لثلاثة أغراض، وهي: الأوَّل: توكيد معنى عامله، والثّاني: بيان نوع عامله، والثالث: بيان عدد مرات وقوع عامله. ولهذه الأغراض صورٌ تخصّ كُلاً منها (ابن هشام، 2004).

وما ذهب إليه ابن مالك – في رأيي – هو الصواب؛ لأنَّ مجيء المفعول المطلق في الأصل تأكيدٌ لعامله – وهذا أحد أغراضه –.

5– مسألة: الجواز بأنْ يكون خبر "مَنْ" الجملة الفعلية أو تكون الجملة مستأنفة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ أنْ يكون خبر "مَنْ" وجهين (الإفرانيّ، 1997) في البيت:

مَنْ إذَا أُمْلِي عَلَيْهِ حُرَقِي طَارَحَتْنِي مُقْلَتَاهُ الدَّنَفَا

الأوَّل: الجملة الفعلية "تركت" في البيت التالي:

تَركَتْ أَجْفَانُهُ مِنْ رَمَقِي أَثَرَ النَّمْلِ عَلَى صُمِّ الصَّفَا

الثّاني: أنْ تكون الجملة استئناف، والخبر في "إذا" وجوابه.

ثمَّ قال الإفرانيّ: "فإنْ قلت: على الأوَّل يكون بينهما تضمين، وهو مَعيبٌ. قلتُ: قال ابن رُشيد الفهري: المَعيب من التضمين هو ما كان بين القافية وصدر البيت الّذي يليها، كَبَيْتي النابغة يوم عطاظ: إنّي شهدتُ...، أمَّا ما ليس على هذا فسائغٌ، انتهى. وما ذكرَه ابن رُشيد هو قولُ المُبَرِّد. قال الدَّماميني في العيون الغامزة: ووجهُه أنَّ القافيّة محلُّ الوقف والاستراحة، فإذا كانت مُفتقرة لِمَا بعدَها لم يَصحِّ الوقفُ عليها، أمَّا إذا سلمتْ هي فلا عيبَ، انتهى. فاحفظ هذا، فإنّه مما يغلطُ فيه كثيرٌ" (الإفرانيّ، 1997).

وبيتا النابغة (ت 18 ق.هـ) هما (النّابغة الذبياني، 1963):

وَهُمْ وَرَدُوا الجِفارَ على تَميمٍ وَهُم أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إنِّي

شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ أَتَيْتَهُمْ بِوُدِّ الصَّدْرِ مِنِّي

مناقشة رأي الإفرانيّ: أكتفي بما ذكره الإفرانيّ عن التضمين – الذي تمثّل في قوله السابق–، وذلك لأنّني لا أجد في البيت تضمينًا، كما سيتّضح من خلال حديثي عن مناقشة الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ التّالي.

اعلم أنَّ جواز أنْ يكون خبر "مَنْ" الجملة الفعلية "تركت" مستبعد؛ لأنَّ المعنى لا يقتضي ذلك؛ لأنَّ معنى البيت التّالي مستقل عما قبله، وكذلك الحال للبيت الّذي يبدأ بـ "مَنْ" خبره فيه – كما سيتّضح من خلال مناقشة رأي الإفرانيّ–.

أمَّا الوجه الثّاني الّذي أجازه الإفرانيّ، وهو أنْ تكون الجملة مستأنفة، والخبر في "إذا" وجوابه؛ فهذا جيّد. بَيْد أنّني أرى أنَّ الخبرَ محذوفٌ تقديره موجود، فالتّقدير: الّذي أملي عليه موجود. وعليه يكون "إذا" وجوابه، لا محل له من الإعراب؛ لأنَّه صلة الموصول. وكلا الإعرابين جائزٌ عندي.

وأعرب "أثر" نعتًا لمحذوف (الإفرانيّ، 1997). وهذا الإعراب في نظري بعيد، وبيان ذلك:

أرى أنَّ مفعول "تركت" محذوف، والتّقدير: تركتْ أجفانه من رمقي أثرًا كأثر النَّمل على صُمِّ الصّفا. وكذلك تقدير حرف الجر الكاف في "أثر النَّمل". وحجتي في ذلك هي: لو سألنا: ما الّذي تركته أجفانه؟ فيكون الجواب: تركت أجفانه أثرًا (أو شيئًا) كأثر (مشابه) النَّمل. فهنا يصحّ المعنى بهذا التّقدير.

وحجة أخرى وهي: لمْ تعرب كلمة "أثر" مفعولاً به لـ "تركت"؛ لأنَّه لو أعربنا "أثر" مفعولاً به لـ "تركت"؛ لفسد المعنى؛ لأنَّ الّذي تركته أجفانه ليس أثر النَّمل. فالّذي تركته أجفانه هو أثر مشابه لأثر النَّمل. وعليه نستبعد أنْ يكون خبر "مَنْ" الجملة الفعلية "تركت"؛ لأنَّ الجملة الفعلية مستقلة عمّا سبقها. كما نستبعد جعْل "أثر" نعتًا لمحذوف؛ لعدم مطابقته مع المعنى، ولحاجة "تركت" للمفعول به، الّذي يزيلُ الغموضَ في معنى البيت. وكذلك الحال نستبعد جعْل "أثر النَّمل" مفعولاً به؛ لأنَّه يفسد المعنى كما تبيّن.

6– مسألة: الرَّفع على الخبريّة أو النَّصب على الحال:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: ذهب الإفرانيّ إلى رفع "عادل" على الخبر، ونصب "عندي" على الحال، في البيت:

هُوَ عِنْدِي عَادِلٌ إنْ ظَلَمَا وَرَقِيْبِي نُطْفُهُ كَالخَرَسِ

وعليه لم يجز أنْ نعرب "عندي" خبرًا، ونصب "عادل" على الحال، فقال: "وعندي: في محلّ حال. ولا يجوزُ أنْ يُعربَ "عندي" خبرًا، ويُنتصب "عادلٌ" حالاً؛ لأنَّ مِن شرط صحة ذلك، فيما إذا ذُكرَ مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ صالحان للخبريّة، أنْ يحسُنَ الاستغناءُ بأحدهما، نحو زيدٌ في الدار قائمٌ، أو قائمًا. وأمّا إنْ لم يحسُنْ، نحو: زيدٌ فيكَ راغبٌ، تعيَّنتْ حاليةُ الظَّرف وخبريّةُ الاسم. قال في شرح الفريدة: وأجاز الكوفيون حاليّة الاسم، وإنْ لم يَحسُنِ السكوتُ على أحدهما" (الإفرانيّ، 1997). وقد ورد هذا الكلام عند المُبَرِّد (المُبَرِّد، 1994)، والسُّيوطي (السُّيوطي، 1998).

مناقشة رأي الإفرانيّ: اعلم أنَّه إذا اجتمع في الجملة ظرفٌ، أو مجرورٌ واسمٌ كُلٌّ يصلح أنْ يكون خبرًا، فلك مذهبان في ذلك، وهما: أنْ يتقدَّم الظَّرف والمجرورُ على الاسم أو يتأخر، فإنْ تقدَّم نحو: في الدَّار زيدٌ قائم، وأمامك بشرٌ جالسٌ. فاختارَ سيبويه والكوفيون النَّصب على الحال في "قائم" و"جالس". وإنْ لم يتقدَّم نحو قولك: زيدٌ في الدار قائمٌ، وعمرٌو أمامك جالسٌ. فاختاروا الرَّفع (أبو حيّان، 1998). وقال المُبَرِّد: "التقديم والتأخير في هذا واحد" (السُّيوطي، 1998). ونستدلّ من هذا أنَّه إذا توسّط الظَّرف أو الجار والمجرور عند سيبويه والكوفيين، الاختيار هو الرَّفع في الاسم على الخبريّة، كما جاء في البيت.

وذهب ابن مالك إلى أنَّه إذا كان الحال ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز التّوسط بقوّة. أمّا إذا كان الحال اسمًا صريحًا فيضعف التّوسط. وذهب إلى أنَّ محلَّ الخلاف يكمن إذا تقدَّم المبتدأ، وتأخّر الخبر، فإنْ تأخّر المبتدأ وتقدَّم الخبر جاز توسّط الحال بينهما بلا خلاف، مثل: في الدّار عندك زيدٌ، وفي الدّار قائمًا زيدٌ (السُّيوطي، 1998).

وبهذا اختلف ابن مالك مع سيبويه والكوفيين؛ فأجاز ابن مالك توسّط الحال بشرط تأخّر المبتدأ وتقدَّم الخبر. أمَّا سيبويه والكوفيون فقد أجازوا إنْ تقدَّم الظَّرف أو المجرور على الاسم رفع هذا الاسم على الخبريّة؛ لأنَّ المبتدأ تصدّر الجملة، نحو: زيدٌ في الدار قائمٌ.

وذهب مصطفى الغلاييني إلى جواز الرَّفع في الاسم، والنَّصب على الحال، وتأويل ذلك أنَّه إذا تصدَّر الجملة المبتدأ، وتقدَّم الظَّرف أو الجار والمجرور على الاسم، جاز جعْلُ كلٍّ منهما حالاً والآخر خبرًا، فمثال الظَّرف: سعيدٌ عندك نائمًا أو نائمٌ. ومثال المجرور: سعيدٌ في داره نائمًا أو نائمٌ. فإنْ نصبت "نائمًا" جعلته حالاً، فكان الظَّرف أو المجرور خبرًا. وإنْ رفعت "نائمٌ" كان خبرًا، وجعلت الظَّرف أو المجرور حالاً (الغلاييني، 2005). بَيْد أنَّ ما ذهب إليه مصطفى الغلاييني لم يجزه الإفرانيّ من خلال ما تبيّن. أمَّا المُبَرِّد فقد أجاز الوجهين في رفع الاسم ونصبه، وتبيّن ذلك من خلال مثالين ذكرهما، وهما: الأوّل: زيدٌ في الدّار قائمًا. والثّاني: زيدٌ في الدّار **قائمٌ** (المُبَرِّد، 1994).

وأورد أبو حيّان خبرًا عن الاسم والظَّرف أو المجرور، فمفاده بجواز أنْ يكونا خبرين (أبو حيّان، 1998). وعليه فإنَّ قولَ مَن قال بجواز الرَّفع على الخبرين مناسبٌ. ويقوي هذا الرأي قول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنَّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء (سيبويه، 1988). كما نستدلُّ من هذا القول أنَّ الأصل هو الخبر المرفوع، ثمَّ جاءه عارض فانتصب، ولا سيّما إذا كان هذا العارض فضلة.

وأرى أنَّ جواز الرَّفع على الخبرين يزيل الإشكالية المتولدة من اجتماع الاسم مع الظَّرف أو المجرور، وأيّهما يكون حالاً أو خبرًا.

7- مسألة: الاختلاف بين الخبرية والصّفة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: ذهب الإفرانيّ إلى جعْل الخبر المقدم صفة، في البيت:

ذَهَبَتْ دَمْعِيَ أشْوَاقِي إلَيْهِ وَلَهُ خَدٌّ بِلَحْظِي مُذْهَبُ

فأعرب: "وخد: مبتدأ، وله: صفة لخد، ومُذْهَبُ: خبرًا، وبلحظي: يتعلق به" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: في هذه المسألة أرى أنَّ إعراب الإفرانيّ يحتاج للمناقشة، ولا سيّما أنَّه يبدو للباحث إعراب آخر في هذا البيت، وبهذا يناقش الباحثُ إعراب الإفرانيّ، وما يبدو للباحث في هذه المسألة: جعْل الإفراني شبه الجملة المكوّنة من الجار والمجرور "له" صفة للمبتدأ "خدّ" يصحُّ إنْ وافق الشروط المطلوبة للنعت بشبه الجملة، وحينئذٍ تكون "مُذْهَبُ" خبرًا للمبتدأ. وهو الإعراب الأوّل في هذه المسألة.

وعليه يتّضح لنا أنَّ للنعت بشبه الجملة شرطين، وهما (حسن، دون تاريخ): الأوّل: أنْ يكون تامًا، أي: مفيدًا. والثّاني: أنْ يكون المنعوت نكرة محضة. وبهذا يتّضح أنَّ هذا الإعراب جائزٌ؛ فهو قد طابق الشَّرطين المطلوبين للنّعت بشبه الجملة.

ويبدو لي أنْ نجعل إعراب شبه الجملة المكوّنة من الجار والمجرور "له" خبرًا مقدّمًا للمبتدأ "خدّ"، ونجعل إعراب "مُذهب" صفة له. وهو الإعراب الثّاني في هذه المسألة.

وعلة تقديم الخبر؛ كي لا يتوهم السّامع أنَّه صفة لا خبر، كقوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد:38] (الفوزان، دون تاريخ).

والرّاجح عندي في هذه المسألة أنَّ الإعرابين جائزان، بَيْد أنَّ أحد الإعرابين السابقَين الذكر شائعٌ في الاستعمال وهو الإعراب الثّاني.

ويقوّي الإعراب الثّاني أنَّ المبتدأ نكرة والخبر شبه الجملة مقدّم على المبتدأ. وإذا كان المبتدأ نكرة وليس له مسوغ في الابتداء به إلا تقدّم الخبر، فحينئذٍ وجَب تقديم الخبر (الظَّرف أو الجار والمجرور)، وهو هنا – في البيت – شبه الجملة المكوّن من الجار والمجرور (ابن عصفور، 1998).

8- مسألة: الجواز في أنْ تكون ما النَّافيّة حجازيّة و تميميّة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ أنْ تكون ما: النَّافيّة، حجازية وتميمية، في البيت:

مَا لِقَلْبِي فـي الـهَوَى ذَنْبٌ سِوَى مِنْكُمُ الـحُسْنُ وَمِـنْ عَيْنِي النَّظَر

فقال: "ما: يحتمل أنْ تكون حجازيّة وتميميّة" (الإفرانيّ، 1997). وأعرب "لقلبي" خبرًا مقدّمًا منصوبًا لـ "ما"، و"ذنبٌ" اسم "ما".

مناقشة رأي الإفرانيّ: قبل أنْ نشرع بمناقشة هذه المسألة، لا بدَّ من القول: إنَّ الإفرانيّ على الرّغم من جوازه أنْ تكون ما النَّافيّة حجازيّة وتميميّة، غير أنَّه جعلها ما الحجازية – من خلال إعرابه للبيت كما تبين قبل قليل – مكتفيًا بذلك دون تعليل لهذا الاختيار، وكذلك أعمل "ما" على الرّغم من تقدّم الخبر على الاسم.

وعلامَ بنى الحجازيون والتميميون وجهة نظرهم بين الإعمال والإهمال في ما النَّافيّة؟ إنَّ لـ "ما" شبهين: عامًا وخاصًا. فراعى التميميون الشّبه العام لِمَا رأوا فيه أنَّه شبّه "ما" بالحروف الَّتي لا تخصُّ الاسم بالدّخول عليه؛ إذ هي غير خاصّة بالاسم، فلم يُعملوها عمل ليس. أمَّا الحجازيون فقد راعوا الشّبه الخاص فرأوا فيه أنَّه شبَّهها بـ "ليس" في أنَّها للنفي، وأنَّها إنْ دخلت على المحتمل، خلصته للحال، كما أنَّ "ليس" كذلك، فأعملوا "ما" عمل ليس (ابن عصفور، 1998). وفسّر النَّحويون لاستعمال بني تميم لـ "ما" غير خاصّة بالاسم يبطل؛ لكون القرآن الكريم استعمل "ما" الحجازية، وهو أفصح الكلام.

وعلل المُبَرِّد وجه نظر بني تميم، فقال: "وأمَّا بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلقٌ، يَدعونها حرفًا على حالها بمنزلة "إنَّما" إذا قلت: إنَّما زيد منطلقٌ" (المُبَرِّد، 1994).

وخصص سيبويه في كتابه بابًا وسمّاه"هذا باب ما أُجري مَجْرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمَّ يَصيرُ إلى أصله" (سيبويه، 1988). فظاهر كلام سيبويه أنَّ إعراب ما الحجازيّة إعراب عارض، وإنْ ورد ذلك فيكون تبعًا لأهل الحجاز، فالأصل عدم إعمال ما عمل ليس، ويُلمح أنَّه يرجح ما التميمية.

ويقوّي ما ذهبتُ إليه، قوله في موضع آخر: "وأمَّا بنو تميم فيُجرونها مُجرى أمَّا وهل، أي لا يُعملونها في شيء. وهو القياس؛ لأنَّه ليس بفعل وليس "ما" كَلَيْسَ، ولا يكون فيها إضمارٌ" (سيبويه، 1988).

وثمَّة نقطة التقاء جوهرية حول ما النَّافيّة بين الحجازيين والتّميميين مفادها نفي المعنى عن الخبر في الزَّمن الحالي عند الإطلاق، كقولك: ما الشّجاع خوافًا، أو ما الشّجاع خوافٌ. وذلك بالإعمال أو الإهمال (حسن، دون تاريخ)، وهذا أمرٌ حسن.

واعْلَمْ أنَّ من الشّروط الواجب توفرها في "ما" المشبّه بليس، ألاّ يتقدّم الخبر على الاسم (ابن هشام، 2004). ومن الملاحظ أنَّ الخبر في البيت متقدمٌ على الاسم، فهل يجوز هذا؟ اختلف النُّحاة في جواز ذلك على أوجه، وهي (المرادي، 1992، وابن هشام، 2004):

1- لم يجز الجمهور تقدّم الخبر على الاسم، فإذا تقدّم بطل العمل. سواء أكان الخبر اسمًا مفردًا أم كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

وممن لم يجز الإعمال إذا تقدّم الخبر، على سبيل المثال السُّيوطي (ت 911هـ)، فقال: "تأخير الخبر فإنْ تقدّم ارتفع، نحو: ما قائمٌ زيدٌ" (السُّيوطي، 1977). وهذا الرَّأي فيه تشدد كما سيتّضح في هذه المسألة.

2- أجاز الفرّاء (ت 207هـ) فيما ذهب إليه من تقديم الخبر، فرأى أنَّ هذا التَّقديم لا يبطل العمل مطلقًا.

3- وثمَّة مذهب آخر في جواز التَّقديم، إلا أنَّه ارتأى التَّفصيل في ذلك، وتمثّل هذا بمذهب ابن عصفور (ت 669هـ)، وهو: إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فلا يبطل العمل. وإذا لم يكن الخبر ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا يتوسّع فيهما لا يتوسّع في غيرهما.

واعلم أنَّه إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لم يجز الأخفش تقديمه، كقولك: ما في الدّار زيدٌ. لم تعمل "ما" عنده، وكان "في الدّار" في موضع رفع (أبو حيّان، 1998).

أمَّا أبو حيّان (ت 745هـ) فقد خالف الأخفش وأجاز ذلك، فقال: "الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز توسيطه، فتقول: ما عندَك زيدٌ، فيكون عندك في موضع نصب في مذهب أهل الحجاز" (أبو حيّان، 1998). والراجح عندي هذا الرَّأي فهو الصواب. والحقيقة أنَّ ما وجدتُه في كُتُب النَّحو من جواز تقدّم الخبر على الاسم، كان متفاوتًا بين الإعمال والإهمال.

والّذي يبدو لي أنَّه إذا أُجيز تقدّم خبر "ليس" على اسمها – وخير دليل على ذلك الشَّاهد النَّحْوي في قول الشَّاعر السَّمَوْأل (ت 64 ق.هـ)– (السَّمَوْأل، 1951، وابن عقيل، 2004):

سَلِي – إنْ جَهِلْتِ – النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُم فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ

فالأصل أنْ نجيز كذلك في "ما"؛ فهي محمولة على "ليس"، ومعروف أنَّ الفرع (ما) يحمل على الأصل (ليس)، والنَّحو قياس فنقيس هنا "ما" على "ليس" فتأخذ أحكامها. وعليه يمكن أنْ نطرح سؤالاً، فإذا قبلنا أنْ تكون "ما" مشبّهَةً بليس، فما المانع من أخْذها نفس أحكام ليس؟

وهذا الأمر في الحقيقة ينمُّ عن مشكلة في صوغ القاعدة للمسألة النحْويّة، كما يتيه الدارسون في مثل هذا. ويعود ذلك – في نظري – إلى عدم اتّباع منهجيّة علميّة في تقرير المسائل النحْويّة، وهذا يؤكد عندي أيضًا مدى سيطرة الأحكام الانطباعية في تقرير القواعد النحْويّة.

9– مسألة: حذف أنَّ الناصبة للاسم والرافعة للخبر بعد أداة الاستثناء:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: رأى الإفرانيّ أنَّه قد حُذفت "أنَّ" بعد أداة الاستثناء، في البيت:

مَا لِقَلْبِي فِي الهَوَى ذَنْبٌ سِوَى مِنْكُمُ الحُسْنُ وَمِنْ عَيْنِي النَّظَر

فقال: "والظاهر أنَّه حُذفت "أنَّ" بعد أداة الاستثناء والأصل: سوى أنَّ منكم الحُسْنَ... (الإفرانيّ، 1997). وعلى الرّغم من ذلك فقد أعرب "الحُسْن" مبتدأ مرفوعًا مؤخرًا، والجار والمجرور "منكم" خبرًا للمبتدأ المقدّم (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: قدّر الإفرانيّ "أنَّ" بعد أداة الاستثناء، وعليه تكون "الحُسْن" اسم "أنَّ" منصوبًا مؤخَّرًا وعلامة نصبه الفتحة. و"منكم" جارًا ومجرورًا، وهو خبر "أنَّ" مرفوعًا مقدّمًا.

واعْلَمْ أنَّ رأيه النَّحْوي لا خِلاف عليه، وهو مستحبٌ عندي؛ لأنَّه قد تحذفَ "أنَّ" وحدها، ويبقى اسمها وخبرها، بشرط عدم تأثّر المعنى بالحذف. وعليه فحذفها وحدها جائز (حسن، دون تاريخ).

ويبدو لي أنَّ البيت يحتمل هذين الإعرابين، وهذان وجهان جيّدان، وهما:

1– رفع "الحُسْن" على الابتداء، وخبره الجار والمجرور "منكم".

2– تقدير "أنَّ" فتنصب الاسم المؤخر "الحُسْن"، وترفع الخبر وهو الجار والمجرور"منكم" المتقدّم.

ولكن ما الغاية الَّتي يطمح الإفرانيّ أنْ يصل إليها من دخول "أنَّ"؟ الغاية هي التَّأكيد على المعنى الّذي يتضمّنه البيت، وتكمن الغاية في التَّأكيد في "إقامة الحُجّة عليهم في أنَّ فِعلهم وقع في غير محلّه، وأنَّه إنْ جنتْ عينُه لا يؤاخذ قلبُه بجريمَتِها" (الإفرانيّ، 1997). إذن فهو يريد أنْ يصل في إقامة الحُجّة إلى أنَّ جمال المحبوبة أدى للنظر إليها، فهو معذور، وبذلك فهو يؤكد على براءة القلب لديه. وبهذا تبرز العلاقة بين النَّحو والمعنى، فنجدهما متكاتفين.

10– مسألة: الاختلاف في النَّصب على المفعول المطلق أو الحال:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ وجهين في إعراب "مثل" في البيت:

فَهْوَ فِي حَرٍّ وَخَفْقٍ مِثْلَمَا لَعِبَتْ ريحُ الصَّبَا بالقَبَسِ

فقال: "مثل: منصوب على المفعوليّة المطلقة من مقدّر، أي يلعب لعبًا مثل لَعِب. أو على الحال، وما: زائدة للتَّأكيد" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: يعرّف المفعول المطلق بأنَّه مصدر فضلة مؤكد لعامله، أو مبين لنوعه، أو عدده. ويعرّف الحال بأنَّه وصفٌ فضلة مَسوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله (ابن هشام، 2004). ففي تعريف الحال مشتمل على ما هو موجود في تعريف المفعول المطلق، في الغالب الأعم، ويؤدي الغرض وينسجم مع سياق البيت بوضوح أكثر. فالحال بيّن لنا حال المحبوب، وهذا الّذي يقتضيه السياق. ولا بدَّ لنا من التذكير من أنَّ بعض المسائل اختلف فيها النَّحاة بين المفعول المطلق والحال، كورود الحال مصدرًا (انظر السُّيوطي، 1998)، فالتّشابه واردٌ في موضوعات النَّحو، من مثل: ما يحتمل المصدريّة والمفعوليّة، وما يحتمل المصدريّة والحاليّة، وما يحتمل الحاليّة والتّمييز، وغيرها من الأمثلة على ذلك. وكما سيأتي الحديث عن ذلك أيضًا في هذه المسألة.

ومذهب سيبويه (ت 180هـ) انتصاب "مِثْلَ" كثيرًا على الحال (انظر أبو حيّان، 1998).

ولعلّ إعراب "مثلما" مفعولاً مطلقًا فيه تكلف نوعًا ما؛ لأنَّه يعتمد التّقديرَ، والأصل أنْ يكون التّقدير عند الضرورة. أمّا إعراب "مثلما" حالاً فهو عندي أقوى؛ لعدم اللجوء إلى التّقدير فالسياق بغنى عنه. وإيفاء الحال لمعنى البيت في وصف هيئة المحبوب.

واعْلَمْ أنّك لو تأملت في المثال الآتي لاتّضحَ لك أنَّ المراد هو الحال فلنتأمل في معنى المثال:

لقيت رجلاً شجاعًا: لو أعربت شجاعًا نعتًا، يكون المعنى: الشَّجاعة وصف لرجل في وقت اللقاء وفي غيره.

ولو أعربت شجاعًا حالاً، يكون المعنى: الشَّجاعة وصف لرجل في وقت اللقاء دون غيره.

الإعراب هو النعت في هذا المثال، لكن لو أعربت حالاً لأوقعت السَّامع في لَبْس، والّذي يهمنا من هذا هو معنى المثال الّذي كان حالاً – والمثال الأوّل ذكرته للتوضيح فقط– (انظر ابن هشام، 2004).

فالمتأمل في معنى المثال الّذي كان حالاً يتّضح له ما يلي:

جاء الحال وصفًا للهيئة، وهذا مؤقت لن يدوم، فهذا الكلام ينطبق مع سياق البيت، الّذي جاء لوصف الحالة المؤقتة الّتي حصلت للحبيب، والدليل على ذلك قول الشَّاعر:

فَهْوَ فِي حَرٍّ وَخَفْقٍ مِثْلَمَا لَعِبَتْ ريحُ الصَّبَا بالقَبَسِ

مثلما لعبت ريح الصبا بالقبس: فهذا مؤقت وليس دائمًا. كما أودُّ أنْ أركز على أنَّ الحالَ واصفٌ للهيئة. وعليه فإنَّ أصلَ الحال أنْ يكون صفة، نحو: جاءني زيدٌ راكبًا (الجرجاني، 1982). ويؤدي الحال زيادة في الفائدة والخبر (ابن يعيش، 2001). وأرى أنَّ الحال هنا – في البيت – واصفٌ حال الحبيب.

وارتأى بعض العلماء كابن السّرّاج (ت 316هـ) أنّ يعرب المصدر حالاً، فقال: "واعْلَمْ أنَّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر، نحو قولك: أتاني زيد مشيًا، فقولك: مشيًا قد أغنى من ماشٍ، ويمشي، إلاّ أنّ التّقدير: أتاني يمشي مشيًا" (ابن السّرّاج، 1996).

ويفهم من قوله هذا أنَّه يعرب المصدر مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف، فالتّقدير: أتاني زيد يمشي مشيًا. وهذا المُبَرِّد (ت 285هـ) قد أصّل المسألة لِمَن جاء بعده كابن السرّاج، فقال: "واعْلَمْ أنَّ من المصادر مصادر تقع في موقع الحال..." (المُبَرِّد، 1994). ثمَّ أورد مثالاً على ذلك في موضع آخر، فقال: "جئته مشيًا؛ لأنَّ المعنى: جئته ماشيًا. فالتّقدير: أمشي مَشْيًا؛ لأنَّ المجيء على حالات، والمصدر قد دلَّ على فعله من تلك الحال" (المُبَرِّد، 1994).

بَيْد أنّ سيبويه قال: "وليس كلُّ مصدر وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضع؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنَّه لا يَحسن أتانا سُرعةً ولا أتانا رُجْلةً" (سيبويه، 1988).

ويستدل من هذا القول أنَّه إذا جاز هذا الكلام، فإنَّه يدلّ على اتّساع الحال واشتماله للمفعول المطلق، وعليه يَقْوَى ما ذهبنا إليه من حيث المبدأ، وبذلك يقوّي أنْ نقيس هذا على ذاك، والنَّحو قياس. ونخلص من هذه المسالة بأنَّ إعراب "مثلما" مفعولاً مطلقًا جيد، بَيْد أنّ الإعراب على الحال عندي أقوى؛ لعدم اللجوء إلى التّقدير فالسياق بغنى عنه.

11– مسألة: الاختلاف في "غررًا" تكون حالاً أو تكون بدلاً:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: يبرز في هذه المسألة ارتكاز الإفرانيّ على علاقة النَّحو بالمعنى، إذ به يوجّه الإعراب وفق المعنى، كما سيتّضح من خلال مناقشة رأيه النَّحْوي، في البيت:

يَا بُدُورًا أطْلَعَتْ يَوْمَ النَّوَى غُرَرًا تَسْلُكُ في نَهْجِ الغَرَر

نصب "غررًا" على وجهين كلّ منهما يحتمل معنى (الإفرانيّ، 1997):

الأوَّل: منصوب على الحال. **الثّاني:** بدل.

مناقشة رأي الإفرانيّ: الأوَّل: النَّصب على الحال، على معنى وهو مختص بوصف حالة المحبوبة:

المعنى: هذه الغُرر حين جاءت حالتها واضحةً ومعروفةً كالبياض في الجبهة، وهي تسلك بهم إلى طريق الهلاك، وهذا المعنى يحتمله البيت. ويؤكد هذا الكلام أنَّ الحال يبيّن هيئة صاحبه، ففي البيت أيضًا دلالة على وضوح حالتها وهي تسلك.

الثّاني: الإعراب على البدل، على معنى آخر، وهو: المعنى: وهو أنْ تجعل غُررًا بدلاً من مدخول أداة النّداء، والمعنى: "يا أيتها الغُررُ الّتي تسلكُ بعشاقها طريقَ التَّهلكة" (الإفرانيّ، 1997)، وهذا المعنى أيضًا يحتمله البيت. وعليه فإنَّ الغرضَ من البدل هو تقرير الحكم السَّابق وتقويته بتعيين المراد، وإيضاحه، ورفع الالتباس، وإزالة التّوسُّع في المبدل منه (ابن الأنباري، 1999، وحسن، دون تاريخ).

والّذي يدلُّ على أنَّ فائدة البدل هي البيان، ما ورد من تسمية البدل التّبيين، فقال الأخفش (ت 215هـ): "يسمّونه التّبيين" (انظر السُّيوطي، 1998). فيمكن القول في قوله: يا أيتها الغُررُ: إنَّك قد بيّنت بالبدل هنا أنَّك تريد منها الغُرر لا غير. وعليه تريد بمجموع المحبوبة وحالتها وهي تسلك. واعْلَمْ أنّ كلا الإعرابين جائزٌ عندي، فهما جيدان.

12- مسألة: النَّصب على الحال أو الجواز بجعْل الجملة ابتدائيّة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ في جملة "وأنا أشكره" أنْ تكون ابتدائيّة، في البيت:

وَأنـا أَشْكُـرُهُ فِيمَـا بَـقِي لَسْتُ أَلْحَـاهُ عَلَـى مَـا أَتْلَفَا

أعرب الإفرانيّ جملة "وأنا أشكره" منصوبة على الحال (الإفرانيّ، 1997). ثمَّ قال: "ويجوز في جملة "وأنا أشكره" أنْ تكون ابتدائيّة" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: الشّكر يكون لشيء سابق عليه، فهو مرتبط به، فهذا يقوي النَّصب على الحاليّة؛ لأنَّ الجملة الحاليّة مرتبطة ببيان حالة شيء سابق. أمَّا جعْل الجملة ابتدائيّة، فهي مستقلة عمّا سبقها، وعليه فإنَّ هذا الأمر يختلف مع معنى البيت.

13- مسألة: الاختلاف في إعراب "إذ" بين الظَّرفيّة والنَّصب على الحال:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: ذهب الإفرانيّ إلى جواز نصب "إذ" على الحال، في البيت:

إِذْ يُقِيمُ القَطْرُ فيها مَأْتَمَا وَهْيَ مِنْ بَهْجَتِهَا في عُرُس

فقال: "إذ ظرف للماضي. وأقول لك أنْ تجعلها للحال، فإنَّ بعضَ النُّحاة ذكرَ أنَّها تكون منصوبة على الحال، ومثّل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس:61]، نقله في الحدود. ويجوز أنْ تكون هنا للتحقيق، كما قال به السُّهيلي في قوله تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:80]، وردَّه في المُغني قائلاً: إنّه ليس بشيء" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: إنَّ نصبَ "إذ" على الحال، محتملٌ، ويتضمنه معنى البيت، فيكون التّقدير: حين يقيم القطر فيها. ومما يعضد هذا الكلام أنَّ السُّيوطي قد ذكرَ من أوجه مجيء "إذ" للزَّمن الماضي أنْ تأتي للحال (انظر السُّيوطي، 2008). وجاء بعد "إذ" في البيت فعل مضارع بمعنى الماضي، ويجوز الفصل بينهما بالمبتدأ أو غيره؛ ففصله عنها وعدم فصله سواء، مثل: سعدنا بنزهة الأمس بين الجداول والبساتين؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها، والأزهار بطيبها. وإذ تداعبنا النّسمات بلمساتها النّدية المترفقة (حسن، دون تاريخ).

وأمَّا جواز الإفرانيّ أنْ تكون "إذ" للتحقيق، فقد أنكرَ ذلك ابنُ هشام (ت 761هـ) فهو ليس بشيء عنده (انظر ابن هشام، دون تاريخ)، وبهذا ينتقض معنى التحقيق في "إذ" في البيت.

و"إذ" ظرف للزمن الماضي فكيف جاء بعدها فعل مضارع؟ الفعل المضارع جاء بعدها بمعنى الماضي؛ لأنَّها تصرفُ المضارع إلى الماضي (عضيمة، 1984). وعليه ورد بجواز مجيء "إذ" ماضوية معنى كأنْ يكون فعلُها مضارعًا قصد به حكاية الحال الماضية (انظر حسن، دون تاريخ)، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:40].

ولم يجز إتيان الفعل المضارع بعدها؛ لأنَّ "إذ" في الأغلب ظرف للزمن الماضي المبهم، وعليه فيجب أنْ يماثلها المضاف إليه في نوع الزَّمن؛ كي لا يقع بينهما تعارض، وأنْ يماثلها عاملها أيضًا. ولهذا قيل: إنَّ الجملة المضارعية لا تقع مضافًا إليه بعدها، إلاّ إذا كان الفعلُ المضارعُ ماضيَ المعنى، أي: لفظه يكون مضارعًا، ومعناه يكون ماضيًا (حسن، دون تاريخ). ورأى سيبويه أنَّ "إذ" لا تخرج عن الظَّرفيّة (انظر سيبويه، 1988). وكلامه هذا فيه نظر؛ لأنَّها خرجت عن الظَّرفيّة، مثل قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف:86]. فهنا "إذ" مفعول به، وغير ذلك.

14- مسألة: الاختلاف في "لَمَّا" الحينية بين الاسميّة والحرفيّة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ وجهين في "لَمَّا "، في البيت:

قُلْتُ لَمَّا أَنْ تَبَـدَّى مُعْلَما وَهْوَ مِنْ أَلْحَاظِهِ فِي حَرَسِ

فقال: "ولَمَّا: بمعنى حين، وللنُّحاة خلافٌ في اسميّتها وحرفيّتها (الإفرانيّ، 1997). وعندما أعربها، قال: "ولَمَّا: اسم بمعنى حين، أو حرف" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: الاختلاف في هذه المسألة يكمن في أنَّ "لَمَّا" الَّتي بمعنى "حين" اختُلف بين اسميّتها وحرفيّتها، وهذا بيان ذلك:

ذهب سيبويه في غير ما موضع إلى أنَّ "لَمَّا" حرفية، فوضعها في باب الحروف الَّتي لا يَلي بعدها إلاّ الفعل (انظر سيبويه، 1988). وقال في موضع آخر: "وأمَّا "لَمَّا": "فهي للأمر الّذي قد وقع لوقوع غيره، وإنّما تجيء بمنزلة لو" (سيبويه، 1988).

وقوّى المرادي (ت 749هـ) ما ذهب إليه سيبويه وعدّه هو الصحيح، بدليل أوجه عدّة، وهي (المرادي، 1992):

1- أنَّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

2- أنَّها تقابل "لو"، فتقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنَّه لَمَّا لم يقم زيد لم يقم.

3- أنَّها لو كانت ظرفًا لكان جوابها عاملاً فيها. ويلزم من ذلك أنْ يكون واقعًا فيه، مثل قولك: لَمَّا قمتَ أمسِ أحسنتُ إليكَ اليومَ. وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف:59]. والمراد أنَّهم أُهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنَّهم أُهلكوا حين ظُلمهم؛ لأنَّ ظلمهم متقدّم على إنذارهم، وإنذارهم متقدّم على إهلاكهم.

4- أنَّها تشعر بالتّعليل، كما مرّ في الآية الكريمة، والظروف لا تشعر بالتّعليل. وبهذا استدلَّ ابن عصفور على حرفيتها.

5- أنَّ جوابها قد يقترن بـ "إذا" الفجائية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف:47]. ويضاف إلى ذلك أنَّ ما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

وذهب ابن السرّاج إلى اسميّة "لَمَّا" (انظر ابن السرّاج، 1996)، وتبعه في ذلك ابن جنّي على أنَّها ظرف بمعنى: "حين" (انظر ابن جنّي، 2008). ورجّح أبو علي الفارسي أنْ تكون اسمًا؛ بدليل جواز أنَّك تضع موضع "لَمَّا" الاسم ويكون بمعناه، فتقول: حين جئتَ جئتُ. وقولك: لَمَّا جئتَ جئتُ، كأنَّك قلتَ: حين جئتَ جئتُ (الجرجاني، 1982).

وذهب ابن يعيش (ت 643هـ) إلى أنَّ "لَمَّا" اسم، واستُدلَّ على ذلك من قوله: "وهو مركّب – يقصد لَمَّا – من "لم" النَّافية و"ما"، فحصل فيها بالتّركيب معنًى لم يكن لها، وهو الظَّرفيّة. وخرجتْ بذلك إلى حيّز الأسماء، فاستحالت بالتّركيب من الحرفيّة إلى الاسميّة، كما استحالت "إذ" بدخول "مَا" عليها من الاسميّة إلى الحرفيّة، وتغيّر معناها بالتّركيب من المُضيّ إلى الاستقبال" (ابن يعيش، 2001).

أمّا ابن مالك الّذي وقف موقفًا وسطًا فقد جمع كلا الرأيين في "لَمَّا" الحرفيّة والاسميّة، فقال: "إذا وَلِيَ "لَمَّا" فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى فهي ظرفٌ بمعنى "إذ"، فيه معنى الشَّرط، أو حرفٌ يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب" (ابن مالك، 2001).

والرّاجح عندي في هذه المسألة أنَّ "لَمّا" لا يمكن نفي الاسمية عنها، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء:67]، وقوله تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا﴾ [الشعراء:21]. فهي هنا اسم بمعنى حين. ويمكن أنْ نذهب إلى ما لمَحَناه عند المالقي – فيما سبق من الحديث–، وذلك بجواز ورودها بمعنى "حين" وهي حرف، فهذا المذهب لا بأس به، ويزيل الإشكاليّة الحاصلة حول الاختلاف بين حرفيّتها واسميّتها.

15- مسألة: الاختلاف في معنى الفاء العاطفة للتّعقيب أو السّببيّة أو الفصيحة:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: وقف الإفرانيّ عند معنى الفاء في البيت:

فَهْوَ فِي حَرٍّ وَخَفْقٍ مِثْلَمَا لَعِبَتْ ريحُ الصَّبَا بالـقَبَسِ

فقال: "الفاء للعطف، ولها معانٍ، منها: التّعقيب؛ أنْ يكون المعطوفُ بها متصلاً بلا مُهلة...،

وليس التعقيب بلائق هنا. ومنها السّببيّة، وهو أكثر ما تقتضيه الفاءُ، وهو الموافق لها في البيت، أي هو بسبب حَمية قلبه في حرّ وخفق" (الإفرانيّ، 1997). وقال: "ومنها الفاء الفصيحة، وهي الَّتي يكون العطفُ معها على مُقدَّر. قال في المفتاح: وهي في القرآن الكريم كثيرة من جملة فصاحته، ولهذا سمّيت بالفاء الفصيحة. وهذا المعنى لا يُناسب هنا أيضًا" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: نستبعد أنْ تكون الفاء العاطفة للتّعقيب كما استبعدها الإفرانيّ؛ لكون المقصود منها التَّرتيب ثمَّ ترْك مهلة بحسب مناسبة المثال، نحو: تزوج محمَّد فَوُلِدَ له. وهذا لا ينطبق مع السّياق في البيت؛ لعدم المقصود من ذلك التَّرتيب والتَّعقيب، كما أنَّ السّياق يتطلب بيان السَّبب، وعليه فدلالة التَّعقيب مستبعدة.

ونستبعد أنْ تكون الفاءُ العاطفة الفاءَ الفصيحة للأسباب التّالية:

1- أنَّ الفاء الفصيحة عند الزمخشري (ت 538هـ) هي الَّتي تكون جوابًا لشرط مقدّر مع الأداة. وهي عنده لا تقع إلا في كلام بليغ (الزمخشري، 2010)، ولهذا فهي كثيرة في القرآن الكريم (الإفرانيّ، 1997).

2- أنَّ الفاء الفصيحة عند أبي البقاء الكفوي (ت 1094هـ) هي الَّتي يحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سببًا للمعطوف من غير تقدير حرف الشَّرط. ولا تسمّى فصيحة إنْ لم يحذف المعطوف عليه، بل إنْ كان سببًا للمعطوف تسمى حينئذٍ فاء التسبيب، وإلا تسمى فاء التَّعقيب (الكفوي، 1998).

3- الفاء العاطفة السّببيّة لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلها إذا وقعت في موقعها. وموقعها أنْ يكون بحسب الظاهر بين جملتين، إحداهما بمنزلة الشَّرط، والأخرى بمنزلة الجزاء، كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص:15] (الكفوي، 1998).

4- تحدث الرَّضي (ت 688هـ) عن الفاء الَّتي تكون جوابًا لشرط مقدر مع الأداة، ولكنّه لم يصرّح بأنَّها الفاء الفصيحة، فالفاء عنده هي الَّتي لغير العطف، لا تخلو من معنى التَّرتيب، وهي الَّتي تسمَّى فاء السّببيَّة – قصد بهذه التّسميّة أنَّها تبيّن السَّبب–،

وتختصُّ بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشَّرط، نحو: إنْ لقيته فأكرمه، ومَن جاءك فأعطه، وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه بأنْ يصلح تقدير "إذا" الشَّرطيّة قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السَّابق شرطها، فالمعنى: إذا كان كذا فأكرمه. وهو كثير في القرآن المجيد، وفي هذا إشارة إلى أنَّه يقصد الفاء الفصيحة – فهي كما بينتُ كثيرة في القرآن الكريم فيما سبق من الحديث–، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ (76) قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [ص:76 – 77]، أي: إذا كان عندك هذا الكِبْر فاخرج (الرّضي الأستراباذي، 1996). والرضي اختلف في نوع الفاء مع أبي البقاء الكفوي، الذي نفى أنْ تكون فاء الفصيحة.

وبهذا نخلص إلى أنَّ ثمَّة فرقًا جوهريًا بين الفاء العاطفة السّببيّة والفاء الفصيحة؛ ففي الأولى لا ترتكز ارتكازًا أساسيًا على الشَّرط؛ فهي بمنزلة الشَّرط. وفي **الثّانية** فالشَّرط يرتبط بها ارتباطًا وثيقًا.

أمّا القول بأنَّ الفاء العاطفة للسّببيّة فهو الصواب؛ لأنَّ المعطوفَ متسببٌ عن المعطوف عليه، أي: هو بسبب حَمية قلبه في حرّ وخفق. وهذا نحو قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:37]. فالجملة المعطوفة بالفاء جاء معناها متسببًا عن المعنى الأوَّل.

ويمكن أنَّ تكون الفاءُ فاءَ السّببيّة؛ لأنَّه لم يصح الإتيان بـ "ثمَّ"؛ لأنّها لا تفيد السَّبب، بل إذا أردنا السَّبب فالإتيان يكون بالفاء، وإنْ كان ثمَّة تراخٍ. وشرط فاء السَّببيّة أنْ يكون ما بعدها مسببًا عن الأوَّل (السامرائي، 2000)، وهذا الشَّرط تحقق في البيت.

وتختص الفاء العاطفة للسَّببيّة بالجملة أو الصّفة. أمّا إنْ عطفت مفردًا فلم تدل حينئذٍ على السَّببيّة (المرادي، 1992).

واعْلَمْ أنّ الفاء العاطفة للسَّببيّة لا تستلزم التَّعقيب، بدليل قولك: إنْ يُسْلم فهو يدخل الجنّة. ومما لا شكَّ فيه أنّه معلومٌ ما بينهما من المهلة (ابن هشام، دون تاريخ). في حين رأى السّهيليّ (ت 581هـ) أنّ الفاء العاطفة للسَّببيّة راجعة إلى معنى التَّعقيب، وحجته أنّ الثّاني بعدها إنّما يجيء في عقب الأوَّل، نحو: ضربتُه فبكى (السّهيلي، 1992). ويبدو لي أنّ الرَّأيين صحيحان، وذلك لِمَا يحمله المثالان من تدليل منطقيّ، بعيد عن الشّك والغموض، وهذا يدلنا على اتّساع القاعدة النحْويّة.

ويمكن أنْ تكون الفاءُ فاءَ العاطفة للسَّببيّة لمجيء العطف بالفاء دون غيرها من حروف العطف؟ وذلك للإشارة إلى أنَّ ما بعدها تسبَّبَ عمَّا قبلَها، ثمَّ أتى بالجُملة الاسميّة؛ لاستفادة الدوام، أي ما هو عليه دائمٌ لديه (الإفرانيّ، 1997). ولعلَّ الفائدة من استخدام حرف العطف الفاء تكمن لفائدة بلاغية، وهي: التَّفصيل (تفصيل المسند) مع الاختصار، مثل: جاء محمَّد فعبد الله. أختصرُ من أنْ أقول: جاء محمَّد جاء عبد الله. وفي هذا دلالة على أنَّ البليغَ يهتمُّ بالإيجاز، ويعدّ هذا الأمر من أصل فوائد العطف (الميداني، 1996). واعْلَمْ أنَّ الفاء العاطفة للجملة قد تأتي لمجرد التَّرتيب من غير إفادة السّببيّة، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات:29] (عضيمة، 1984).

16– مسألة: حرف الجر "في" بمعنى الظَّرفيّة أو بمعنى "على":

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: ذهب الإفرانيّ إلى وجود معنيين لـ "في" في البيت:

وَأَنا أَشْكُرُهُ فِيمَا بَقِي لَسْتُ أَلْحَاهُ عَلَى مَا أَتْلَفَا

فقال الإفرانيّ: "وفي: حرف جرّ وهي هنا بمعنى "على"، ويأتي فيه من الخلاف ما أتى في نظيره قوله تعالى: ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:71]" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: يبرز لنا مدلولان في حرف الجر "في":

الأوَّل: استعمال "في" بمعنى "على": قصد الحبيب استعلاء الشيء الّذي بينه وبين محبوبته، فكأنَّه قال: أشكره على الشيء العظيم الّذي بقي بيننا، وبهذا تتحقق صفة (معنى) الاستعلاء. و**الثّاني:** استعمال "في" مجازيًا على الظَّرفيّة: أشكره في الشيء الّذي بقي بيننا، وبذلك يتحقق معنى الظَّرفيّة.

وهذا يؤكد لنا دور المعنى في توجيه الإعراب أحيانًا، ويبدو لي أنَّ ثمَّة مغزى من استعمال "في" للظرفية، ويكمن في أنْ تكون فائدتها هنا – للظرفية– التحقيق والتَّأكيد والتخصيص؛ فهي تؤكِّد المعنى لدى المخاطب فتجعله في اطمئنان.

ومذهب سيبويه، والمحققين من أهل البصرة، أنَّ "في" لا تكون إلاّ للظرفيّة حقيقة أو مجازًا، فقال المرادي: "في الظرفية، وهي الأصل فيه، ولا يُثبت البصريون غيره، وتكون للظرفية حقيقة ومجازًا" (المرادي، 1992)، فهذا الكلام فيه نظر.

17– مسألة: الاختلاف في نوع الواو واو الاستئناف أو واو الحال:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ وجهين في نوع الواو في البيت:

هُوَ عِنْدِي عَادِلٌ إنْ ظَلَمَا وَرَقِيْبِي نُطْفُهُ كَالخَرَسِ

فقال: "والواو في "وَرَقِيبي" استئناف، فكأنَّه يقول: وإنْ سألتَ عن حالي مع الرّقيب فكذا، أو حال، والجملةُ في محلِّها نصبٌ" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: ثمَّة فرقٌ بين واو الاستئناف وواو الحال، ويكمن في أنَّ واوَ الاستئناف يستأنفُ بها الكلام. أمَّا واو الحال فهي الَّتي تقدّر بمعنى "إذ" عند سيبويه، وسمّاها واو الابتداء (انظر سيبويه، 1988). وتبعه في ذلك المُبَرِّد (انظر المُبَرِّد، 1994).

والأصل في الجملة الاستئنافيّة أنْ تكون منفصلة غير مقترنة بحرف الواو أو الفاء، لكن وردت باقترانها بالحرف، ومن ذلك اقترانها بالواو الاستئنافية في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران:36] (الميداني، 1996). وكذلك وردت بالواو الاستئنافية في "ورقيبي" في البيت.

واعلم أنَّه يمكن اعتبار الجملة "ورقيبي" مستأنفة من باب أنَّها مستقلة عمّا قبلها من الكلام الّذي جاء تامًا، ثمَّ جاءت الجملة المستأنفة تحمل كلامًا جديدًا. وعليه فإنَّ هذا التأويل يقوّي أنْ تكون الواو واو الاستئناف.

واعلم أنَّ اعتبار الواو واو الحال يقوى من جهة المعنى، فالتّقدير: الحبيب منزعج في حال كونه مرتقبًا (معذولاً). والّذي دلّنا على انزعاج الحبيب أنَّه جعل الرّقيب (العاذل) لسانه أخرس، وأذنه – الحبيب– صمّاء عمّا يقال. وبهذا يتبيّن لك أنَّ الرأيين قويان عندي.

18– مسألة: الاختلاف في الاختيار بين الفاء والواو:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: ذهب الإفرانيّ إلى وجهين في اختيار الفاء أو الواو، في البيت:

أَخَذَتْ عَيْنَاهُ مِنْهَا العَرْبَدَة وَفُـؤَادِي سُكْرُهُ مَـا إنْ يُفِيق

فقال: "عبَّر بالواو في قوله: وفؤادي. وقال بعض أصحابنا: إنّ التعبير بالفاء أحسنُ، وهو ظاهرٌ، لِمَا فيه من إيذان الفاء بالتّرتُّب على ما قبلها، فبسبب سُكر جفونِه وعربدته، لا يَنتبهُ فؤادي من رقدة سُكره. وأمّا الواوُ فلا تخلُصُ في هذا المحلِّ من قلقٍ" (الإفرانيّ، 1997). وهذا يدل على استحسان الإفرانيّ لهذا الرَّأي، ولو كان له رأيٌ آخر لقاله.

مناقشة رأي الإفرانيّ: إنَّ استعمال حرف الفاء في "فؤادي" يحتمله المعنى، فالتّقدير: "فبسبب سُكر جفونِه وعربدته، لا يَنتبهُ فؤادي من رقدة سُكره" (الإفرانيّ، 1997). ويقوى عندي استعمال الفاء من جهة تأثير شرْب الخمرة أولاً على عينيه، ثمَّ بدأ يظهر هذا التأثير على قلبه. وبهذا تؤدي الفاء معناها التَّرتيب والتعقيب.

أمَّا استعمال حرف الفاء في "فؤادي" فيحتمله المعنى أيضًا، والتّقدير: ظهر تأثير شرْب الخمرة على عينيه اللتين عربدتا وقلبه الذي لم يصحُ منها. واعلم أنَّ ما ذهب إليه الإفرانيّ من أنَّ الواو لا تفيد التَّرتيب، فيه نظر؛ بدليل إفادتها التَّرتيب، وخير مثال على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [النساء:163]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:6].

19– مسألة: الاختلاف في "مِنْ" بين التّعلق بالفعل أو أنْ تكون زائدة في الإيجاب:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: ذهب الإفرانيّ إلى جواز زيادة "مِن" في الإيجاب، في البيت:

أَخَذَتْ شَمْسُ الضُّحَى مِنْ وَجْنَتَيْهْ مَشْرِقًا لِلشَّمْسِ فِيهِ مَغْرِبُ

فقال: "ومِنْ وجْنَتَيْه: يتعلّقُ بأخذ. ويجوزُ أنْ تكون "مِنْ وجْنَتَيْه" زائدة بناءً على أنَّ "مِنْ" تزادُ في الإيجاب. والمسألة فيها خلافٌ في العربية" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: اعلم أنَّ لك في "مِنْ" ومجرورها أمرين، وهما (الإفرانيّ، 1997):

الأوَّل: أنْ تكون "مِنْ وجْنَتَيْه" متعلقة بأخذ.

الثّاني: أنْ تكون "وجْنَتَيْه" مفعولاً أولاً بـ "أخذت". ومشرقًا: مفعولاً ثانيًا. وأخذ حينئذٍ تكون بمعنى اتّخذ. وهذا الاختيار يكون (بمعنى يحصل) إذا اعتبرنا "مِنْ" زائدة. والفعل "اتّخذ" ينصب مفعولين (السامرائي، 2000). ولم يجز بعض النَّحويين أنْ تزاد "مِنْ" في الإيجاب، بحجة أنَّها تكون في الكلام غير الموجب كأنْ تسبق بنفي أو نهي أو استفهام (انظر ابن عصفور، 1998). وكما هو واضح لديك أنَّها زائدة في البيت في الإيجاب.

ونستدلّ مما سبق أنَّ لزيادة "مِن" يجب توافر ثلاثة أمور فيها، وهي (ابن هشام، دون تاريخ):

الأوَّل: أنْ يتقدّمها نفي أو نهي أو استفهام بهل، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام:59]، وقوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك:3]، ونحو قولك: لا يَقمْ من أحدٍ. والثّاني: تنكير مجرورها. والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

واعلم أنَّ الكسائي (ت 189هـ) لم يشترط تقدّم "مِن" بنفي أو شبهه، وخرَّج على زيادتها: "إنَّ مِنْ أشَدِّ النّاس عذابًا يوم القيامة المصورون" (البخاري، 1981). وتبعه في ذلك ابن جنّي في قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران:81]، والتّقدير: لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمة (ابن هشام، دون تاريخ). وتخريج الكسائي هذا عندي تخريج حسن.

واعلم أنَّ الأخفش لم يشترط أنْ يتقدّم "مِن" نفي أو شبهه، أو تنكير مجرورها، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة:271]، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:4]– والرَّاجح أنَّ "مِن" في هاتين الآيتين تحتمل معنى التّبعيض–، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام:34]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف:31]، وقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح:4] (الأخفش، 1990، وابن هشام، دون تاريخ، والغلاييني، 2005). احتمال "مِن" معنى التّبعيض هنا وارد، فقد يحتمله المعنى، وهذا الكلام فيه نظر. ولخشية ملل القارئ لم نذكر لك الخلاف في الآية الكريمة.

ولم يكتفِ الأخفش بما سبق فحسب، بل نوّع الأمثلة، ومن ذلك أيضًا: الجواز بإدخال "مِنْ" الزَّائدة في الإيجاب، كما أدخلتْ في نحو قولك: كان مِنْ حديثٍ، ونحو: قد كان مِنْ مطر (الأخفش، 1990).

ويقوّي مذهب الأخفش في زيادة "مِنْ" في الإيجاب وجرّها المعرفة، ما ورد عن ابن مالك وهو ثبوت ذلك في السّماع نظمًا ونثرًا، كما مرَّ في الآيات الكريمة السّابقة، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف:31] (ابن مالك، 2001)، ومن النّظم قول عمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ) (عمر بن أبي ربيعة، دون تاريخ):

ويَنْمى لَها حُبُّها عِنْدَنا فَمَنْ قالَ مِنْ كاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

ونستدلّ من هذا أنَّ ابن مالك باستدلاله ورود زيادة "مِنْ" في الإيجاب نظمًا ونثرًا أنَّه يميل إلى جواز زيادتها في الكلام المثبت.

واستشهد مصطفى الغلاييني بشاهد أقوى في الاستدلال، وهو قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور :43]. فقال: "فمِن في قوله "مِن بَرَد" لا ريب في زيادتها، وإنْ قالوا: إنَّها تحتمل غيرَ ذلك؛ لأنَّ المعنى: أنْ يُنزِّلَ بَرَدًا من جبال في السّماء" (الغلاييني، 2005). وللتّوضيح نقف عند المراد من السّماء والجبال؛ لإزالة الالتباس. فالمراد من السّماء في الآية جهة العلو. والمراد بالجبال قطع السّحاب العظيمة" (البيضاوي، 2000). ويقوّي رأي مصطفى الغلاييني أنَّ الفارسي (ت 377هـ) أجاز في الموضعين الأخيرين من الآية الكريمة، وهما: "من جبال" و"من بَرَد" زيادة "مِنْ" في الإيجاب فيهما (الفارسي، دون تاريخ). وأشار سيبويه إلى أنَّ "مِنْ" الزَّائدة قصد بها التّبعيض، فقال: "وقد تَدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مستقيمًا، ولكنَّها بمنزلة ما، إلاّ أنَّها حرفُ إضافة، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رجُلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أُخرجت مِنْ كان الكلام حَسَنًا، ولكنَّه أكّد بِمِنْ؛ لأنَّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنَّه لم يأته بعضُ الرّجال والنّاس" (سيبويه، 1988). وظاهر كلام سيبويه أنَّه يرفض وجود "مِنْ" الزَّائدة، فذهب إلى تأويلها للتّبعيض.

وردَّ المُبَرِّد قول مَن قال بوجود "مِنْ" الزَّائدة – بنوعيها المثبت والمنفي وشبهه–، فقال: "وأمَّا قولهم: إنَّها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا. وذاك أنَّ كلَّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنَّما حدثت لذاك المعنى، وليست زائدة. فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل. فذكروا أنَّها زائدة. وأنَّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا" (المُبَرِّد، 1994).

بَيْد أنَّه في موضع آخر أقرّ بوجود "مِنْ" الزَّائدة، فقال: "وأمّا الزَّائدة – قصد مِنْ – الَّتي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءني من أحدٍ، وما كلَّمت من أحدٍ. وكقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة:105]...، فهذا موضع زيادتها. إلاّ أنَّك دللت فيه على أنَّه للنكرات دُونَ المعارف" (المُبَرِّد، 1994). ويستنتج من كلامه أنَّ "مِنْ" الزَّائدة إذا دخلت على الكلام لا تؤثر فيه، بالإضافة إلى إقراره بوجودها.

وأقرَّ بذلك أيضًا في موضع آخر، فقال: "وذلك قولك: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، على البدل؛ لأنَّ "مِنْ" زائدة، وإنَّما تزاد في النَّفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة" (المُبَرِّد، 1994).

ونستدلّ من هذا القول بالإضافة إلى وجود "مِنْ" الزَّائدة، أنَّه ذكر شروط عملها، كما جاءت أيضًا عند النَّحويين الآخرين. ونراه أيضًا قد أبدى رأيه، فقد رأى أنَّ "مِنْ" الزَّائدة لا تكون في الكلام المثبت.

أمَّا الكوفيون فقد أجازوا زيادة "مِنْ" في الإيجاب، بشرط تنكير مجرورها فقط، إلا أنَّهم لم يشترطوا تقدّم "مِن" بنفي أو شبهه، واستدلوا بقولهم: قد كان مِنْ مطر (السامرائي، 2000). وأبو البركات ابن الأنباري (ت 577هـ)، فالرَّاجح أنَّه لا يرجّح وجود "مِنْ" الزَّائدة، بدليل اكتفائه بردّه على مَن ذهب إلى زيادة "مِنْ" في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة:271]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور :30] (ابن الأنباري، 1999). ونستدلّ على ذلك أيضًا من عدم وروده ولو مثالاً واحدًا على "مِنْ" الزَّائدة.

واتّضح مما سبق أنَّ بعض الآيات الكريمة الَّتي ذكرتْ في هذه المسألة أنَّها تحتمل التّبعيض، وقد لا تحتمله على تأويل آخر، كما تبين. وعلى الرّغم من ذلك لا يمكن نفي ورود "مِنْ" زائدة في الإيجاب، ولا سيّما فيما ذهب إليه مصطفى الغلاييني في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور:43]. كما تبيّن في هذا البحث من تقوية ورود "مِنْ" زائدة في الإيجاب. وعليه كان من واجب هؤلاء النَّحويين الجواز بزيادة "مِنْ" في الإيجاب.

ويبدو لي أنَّ النَّحويين الّذين لم يذهبوا بجواز زيادة "مِنْ" في الإيجاب، ولا سيّما ورود ما يؤيد ذلك في القرآن الكريم، في هذه المسألة وغيرها من المسائل النحْويّة الأخرى، قد جعلوا النَّحو في قبضتهم، فالأصل الإقرار بما ورد في القرآن الكريم؛ لأنَّ الله – عزَّ وجلَّ – راعى النَّاس في مختلف لغاتهم. فما جاء في القرآن الكريم من الآيات القرآنية الكريمة الَّتي تتوسع في الأمثلة النحْويّة، ففي هذا دلالة على اتّساع القاعدة النحْويّة. بَيْد أنَّ بعضهم يذهبون مذاهب شتى ويرفضون هذا الاتّساع؛ لعدم تناغمه مع آرائهم، ولو كان هذا الاتّساع متناغمًا مع آرائهم لقبلوه كما نرى في كثير من الأمثلة النحْويّة في القرآن الكريم وفي كلام العرب الّذين يتأولون بها تأويلات في بعضها بعيدة. وبناءً على ذلك فالأصل بهم الاحتكام لكتاب الله – عزَّ وجلَّ –، فالله – عزَّ وجلَّ نوّع الأمثلة النحْويّة مراعاة للبشر. كما أنَّهم لا يقرون بذلك لعدم اعترافهم بأنَّ ذلك خالف قاعدتهم النحْويّة الَّتي بنوها، ومع ذلك فقد قدّموا الكثير في خدمة اللغة العربيّة.

20– مسألة: الاختلاف في تعلّق الجار والمجرور أو النَّصب على الحال:

الرَّأي النَّحْوي للإفرانيّ: أجاز الإفرانيّ وجهين في إعراب "في الحشا"، في البيت:

وَهْيَ فِي خَدَّيْهِ بَرْدٌ وَسَلام وَهْيَ ضُرٌّ وَحَرِيقٌ فِي الحَشَا

قال: "وفي الحشا: متعلق بأحدهما، فيتنَازعاه، وإما أنْ يُجعلَ في محلِّ نصبٍ على الحال" (الإفرانيّ، 1997).

مناقشة رأي الإفرانيّ: اعلم أنَّ جعْل الجار والمجرور "في الحشا" متعلقًا جائزٌ، بَيْد أنّني أرى أنَّه بذلك حصر الضُرّ والحريق في الحشا، ولا سيّما فيما أرى أنَّه في البيت مقابلة بين ضدين كما سأوضّحه في هذه المسألة، تجعلنا نضعف هذا الوجه.

أمَّا جعْل الجار والمجرور "في الحشا" في محلِّ نصبٍ على الحال فيحتمله المعنى، وهذا نحو نصب "في خديه" على الحال.

وثمَّة رأي لي في هذه المسألة، وهو: تقدير "فيه" بعد "وهي ضُرٌّ"، أي: وهي ضُرٌّ فيه (في مقلتيه). وأنْ تكون الواو في "وحريق" واو عطف، عطف جملة على جملة. و"حريق": مبتدأ. و"في الحشا": الجملة من الجار والمجرور في محلّ رفع خبر المبتدأ. والجملة "وحريق في الحشا": معطوفة على الجملة السّابقة، وهو عطف جملة اسميّة على جملة اسميّة.

ويعضد كلامنا هذا، البيت السّابق، وهو (الإفرانيّ، 1997):

أنْفَدَتْ دَمْعِي نارٌ في ضِرَام تَلْتَظِي فـي كُـلِّ حينٍ مَا تَشَا

ويروى (المقّري، 1968):

مِنْهُ للنَّارِ بأَحْشَائي اضطرام يلتظى في كُلّ حينٍ مَا يشَا

ونستدلّ أيضًا على هذا الإعراب من خلال التّرجيح بأنْ تكون ثمَّة مقابلة بين ضدين:

1– وهي في خديه بردٌ وسلام. فناسب الطمأنينة بإضافته السّلام لها.

2– وهي ضُرٌّ فيه (في مقلتيه) وحريق في الحشا. فزاد "وحريق في الحشا" لتهويل الأمر، وليتناسب مع الضُرّ بأنَّه كثير.

خاتمة

وفي نهاية المطاف في هذا البحث، أتمنى أنَّني قد وفقت في كتابته؛ لينتفع به كلّ طالب علمٍ، وأنْ يكون لنا الأجر في ميزان حسناتنا، والله لي التوفيق.

ومن النتائج التي توصّل إليها الباحثُ في هذا البحث:

1– أنَّه ثمّة فرق جوهري بين الفاء العاطفة السّببيّة والفاء الفصيحة؛ ففي الأولى لا ترتكز ارتكازًا أساسيًا على الشّرط؛ فهي بمنزلة الشّرط. وفي الثّانية فالشّرط يرتبط بها ارتباطًا وثيقًا.

2– اللجوء إلى التّقدير؛ فالأصل أنْ يكون التّقدير عند الضرورة، لكنَّ النَّحْويين جعلوه رخصة لهم، فلم يراعوا مبدأ الضرورة، نحو: إعرابهم "مثلما" في هذا البحث على المفعول المطلق؛ فهذا فيه تكلف نوعًا ما؛ لأنَّه يعتمد على التّقدير غير المناسب.

3– لاحظ الباحث من خلال هذا البحث أنَّ الحال قد يتّسع ويشمل المفعول المطلق في بعض الأحايين، وعليه يعدّ الحال أعمّ وأشمل من المفعول المطلق. وهذا ليس بمستغرب فثمّة تشابه في موضوعات النَّحو، من مثل: ما يحتمل المصدريّة والمفعوليّة، وما

يحتمل المصدريّة والحاليّة، وما يحتمل الحاليّة والتّمييز، وغيرها من الأمثلة على ذلك.

4- تبيّن في هذا البحث أنَّ الغرضَ من البدل هو تقرير الحكم السَّابق وتقويته بتعيين المراد، وإيضاحه، ورفع الالتباس عنه.

5- ثمَّة نقطة التقاء جوهرية حول ما النَّافيّة بين الحجازيين والتّميميين مفادها نفي المعنى عن الخبر في الزَّمن الحالي عند الإطلاق، كقولك: ما الشّجاع خوافًا، أو ما الشّجاع خوافٌ. وذلك بالإعمال أو الإهمال.

6- عدم الجواز بحذف عامل المفعول المطلق المؤكِّد له؛ لأنَّ مجيء المفعول المطلق في الأصل تأكيدٌ لعامله – وهذا أحد أغراضه –، وحين يحذف عامله أرى أنَّه يحدث خللاً ما لم يدل عليه دليل، فحينئذٍ يجوز الحذف، ولكن علينا ألا نتوسع في ذلك.

7- تبيّن في هذا البحث أنَّ "إذ" تخرج عن الظرفية، كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف:86]، وليس كما ذهب سيبويه بأنَّها لا تخرج عن الظرفية.

8- ورود "في" بمعنى "على" وارد، ويؤيد ذلك أنَّ معظم كُتُب النَّحو نصّت على ذلك، وعليه فلا حجة لمَنْ لم يذهب هذا المذهب.

9- تكون "إنْ" لتَّوقّع الفرض أو المحال القريب. أمَّا "لو" – على الأغلب- فهي للمحال البعيد. وعليه نستنتج أنَّه نزّل البعيد منزلة القريب.

10- أنَّه إذا توسّط الظرف أو الجار والمجرور عند سيبويه والكوفيين، فالاختيارُ هو الرَّفع في الاسم على الخبرية، إلاّ أنَّ الأفضل في هذه الحالة جواز الرَّفع على الخبريّة؛ لأنَّ هذا يزيل الإشكالية المتولّدة من اجتماع الاسم مع الظَّرف أو المجرور، وأيّهما يكون حالاً أو خبرًا.

11- تبيّن في هذا البحث أنَّ الواو تفيد التَّرتيب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [النساء:163]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:6].

12- قد تزاد "مِن" في الإيجاب، ولا حجة لمَن اختصّ زيادتها بشرط تقدّمها نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ بـ "هل"، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور:43].

- 13- اتّضح في هذا البحث أنَّ "لَمّا" لا يمكن نفي الاسمية عنها، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء:67]، وقوله تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا﴾ [الشعراء:21]. فهي هنا اسم بمعنى حين.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، ع. (1999م)، أسرار العربية، ط1، (تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود)، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص 217، ص 194.

ابن السرّاج، م. (1996م)، الأصول في النَّحو، ط3، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ج1، ص 163، ج2، ص 157.

ابن جنّي، ع. (2008م)، الخصائص، ط3، (تحقيق عبد الحميد هنداوي)، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص 443، ج2، ص 47، وص 434.

ابن عصفور، ع. (1998م)، المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، ط1، (تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوض)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 128، ص 157، ص 271.

ابن عقيل، ع. (2004م)، شرح ابن عقيل، ط2، (تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع، ج2، ص 149، ج2، ص 148، ج1، ص 245.

ابن مالك، م. (2001م)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، (تحقيق محمَّد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد)، بيروت: دار الكتب العلمية، ج3، ص 417، ج3، ص 9.

ابن هشام، ع. (2004م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، (تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع، ج2، ص 173، ج1، ص 246، ج1، ص 246، ج2، ص 259.

ابن هشام، ع. (2004م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط2، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 208، و ص 223.

ابن هشام، ع. (دون تاريخ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع، ج1، ص 272، ج1، ص 105، ج1، ص 181، ج1، ص 335، ج1، ص 337، ج1، ص 337.

ابن يعيش، ي. (2001م)، شرح المفصل للزمخشري، ط1، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية،

ج2، ص 7، ج3، ص 136.
أبو حيّان، م. (1998م)، ارتشاف الضرب، ط1، (تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمّان محمّد)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج4، ص 1866، ج3، ص 1591، ج3، ص 1592، ج3، ص 1357.
أبو حيّان، م. (1998م)، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ط1، (حققه حسن هنداوي)، دمشق: دار القلم، ج4، ص 269، ج4، ص 256.
الأخفش، س. (1990م)، معاني القرآن، ط1، (تحقيق هدى محمود قراعة)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج 1، ص 276، ج 1، ص 276.
الإفرانيّ، م. (1997م)، المسلك السَّهل في شرح توشيح ابن سهل، (تحقيق وتقديم محمَّد العُمَري)، المغرب: مطبعة فضّالة، ص 157، ص 294–295، ص 266، ص 284، ص 336، ص 208، ص 208، ص 209، ص 208، ص 206، ص 209، ص 249، وص 264، ص 264، ص 265، ص 297–298، ص 378، ص 201، ص 201، ص 201، ص 196، وص 198، ص 179، ص 192، ص 186، ص 282، ص 283، ص 239، ص 423، ص 427، ص 177، ص 178، ص 178، ص 172، ص 282، ص 298، ص 333، ص 333، ص 371، ص 371، ص 415، ص 398.
الإفرانيّ، م. (2004م)، صفوة مَن انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، (تقديم وتحقيق عبد المجيد خيالي)، ط1، الدَّار البيضاء: مركز التّراث الثّقافيّ المغربيّ، ص 20 – 21، ص 15.
البخاري، م. (1981م)، صحيح البخاري، ط2، (شرح الكرماني)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، كتاب اللباس، حديث رقم (5582)، ج21، ص 134.
بكير، أ. (1997م)، معجم أمهات الأفعال معانيها وأوجه استعمالها، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج1، ص 33.
البيضاوي، ع. (2000م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى بتفسير البيضاوي، ط1، (حققه محمَّد صبحي بن حسن حلاق ومحمود أحمد الأطرش)، دمشق: دار الرّشيد، ج2، ص 502.
التّرغي، ع. (1999م)، فهارس علماء المغرب، ط1، تطوان: منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، ص 667، ص 667.
الجرجاني، ع. (1982م)، المقتصد في شرح الإيضاح، (تحقيق كاظم بحر المرجان)، دار الرشيد: العراق، ج1، ص 676، ج2، ص 1092.
حسن، ع. (دون تاريخ)، النحو الوافي، ط3، مصر: دار المعارف، ج3، ص 654، ص 658، ص 208، ج3، ص 476، ج1، ص 593 – 594، ج1، ص 641، ج3، ص 665، ج3، ص 85، ج2، ص 276، ج3، ص 81.
الرّضي الأستراباذي، ر. (1996م)، شرح الرّضي على الكافية، ط2، (تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر)، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ج2، ص 354، ج4، ص 388.
الزركلي، خ. (2002م)، الأعلام، ط15، بيروت: دار العلم للملايين، ج7، ص 67، ج7، ص 67.
الزمخشري، م. (2010م)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، (شرح وضبط ومراجعة يوسف الحمادي)، القاهرة: مكتبة مصر، ج1، ص 146.
السامرائي، ف. (2000م)، معاني النحو، ط1، بيروت: دار الفكر، ج1، ص 114، ص 118، ج4، ص 69، ج2، ص 283، ج3، ص 235، و ص 236، ج2، ص 30، ج3، ص 83.
السملالي، ع. (1993م)، الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام، ط2، (راجعه عبد الوهاب بن منصور)، الرّباط، المطبعة الملكية، ج6، ص 50، ج6، ص 53.
السَّمَوْأل، س. (1951م)، الديوان، (تحقيق وشرح عيسى سَابا)، بيروت: مكتبة صادر، ص 50.
السّهيلي، ع. (1992م)، نتائج الفكر في النَّحو، ط1،(حقّقه وعلّق عليه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 196.
سودة، ع. (1997م)، دليل مؤرّخ المغرب الأقصى، ط1، بيروت: دار الفكر، ص 112، وص 188.
سيبويه، ع. (1988م)، الكتاب، ط3، (تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج2، ص 88، ج1، ص 57، ج1، ص 57، ج1، ص 370 – 371، ج4، ص 232، ج1، ص 98، وج3، ص 114–115، ج4، ص 234، ج1، ص 90، ج4، ص 225.
السُّيوطي، ع. (1977م)، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، (تحقيق نبهان ياسين حسين)، بغداد: دار الرّسالة، ص 292.
السُّيوطي، ع. (1998م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، (تحقيق أحمد شمس الدّين)، بيروت: دار الكتب العلمية، ج2، ص 241، ج2، ص 241، ج2، ص 240 – 241، ج2، ص 227، ج3، ص 147.
السُّيوطي، ع. (2008م)، الإتقان في علوم القرآن، ط1، (تحقيق شعيب الأرنؤوط)، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ص 315، وص 316.
الصبّان، م. (2009م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ج4، ص 46.
عضيمة، م. (1984م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث، ق1، ج1، ص 103، ق1، ج2، ص 225.
عمر بن أبي ربيعة، ع. (دون تاريخ)، الديوان، بيروت: دار القلم، ص 104.
الغلاييني، م. (2005م)، جامع الدُّروس العربيّة، القاهرة: دار الحديث، ج1، ص 119، ج3، ص 504، ج3، ص 578، ج3، ص 578.
الفارسي، ح. (دون تاريخ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، (دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي)، بغداد: إحياء التراث الإسلامي، ص 242.

الفوزان، ع. (دون تاريخ)، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ج1، ص 150، ج1، ص 184.
الكفوي، أ. (1998م)، الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية، (تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري)، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ص 62، ص 676، ص 677.
ليڤي بروڤنصَال، أ. (1977م)، مؤرخو الشرّفاء، (تعريب عبد القادر الخلاّدي)، الرّباط: دار المغرب، ص 89 96، و ص 217 – 219.
المُبَرِّد، م. (1994م)، المقتضب، ط3، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ج3، ص 1593، ج4، ص 166 – 167، ج4، ص 188، ج3، ص 286، ج3، ص 234، ج4، ص 125، ج1، ص 183، ج4، ص 137، ج4، ص 420.
المرادي، ح. (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، (تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 324، ص 594 – 595، ص 64، ص 250.
المقّري، أ. (1968م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الطريب، (حققه إحسان عباس)، بيروت: دار صادر، ج7، ص 62.
الميداني، ع. (1996م)، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ط1، دمشق: دار القلم، ج1، ص 469، ج1، ص 573.
النّابغة الذبياني، ز. (1963م)، الديوان، (تحقيق وشرح كرم البستاني)، بيروت: دار صادر ودار بيروت، ص 123 – 124.
الهمداني، م. (1985م)، الديوان، ط1، (حقّقه وعلّق عليه محمَّد علي الحَوالي)، بيروت: دار العودة، ص 212.

The opinions Syntactical of Al - Afrani in the Al - maslk Alsahal and Discussed

Salah A. Abu Yahya *

ABSTRACT

This study aimed to study the opinions of Al- Afrani Syntactical in "Al- maslk Alsahal", and then clarified, the extent of its proximity and after opinions of ancient grammarians. These opinions Syntactical were worthy of study; its importance in the syntax lesson and breadth of the base Syntactical. As some have explained to us the deep syntactical of thinking Al- Afrani in his choice syntactical opinion. The explorer to syntactical issues dividing those according subjects of Arabic syntax. It explained from this study that some of these opinions Al- Afrani Syntactical represent a strong discussion acceptance; In particular it has received verses of the Holy Quran supported .featured in the study in more than position as a relationship syntactical in meaning. Al- Afrani adopted some of the assets of Arabic syntax such as: tradition Holy Quran. Perhaps this study came from the explorer trying to show the opinions of Al- Afrani Syntactical that it's doesn't appear; for the benefit of each student's knowledge, and enrich the Arabic library with them. This study attempted to add new opinions Syntactical through this study, and the probability of proper syntactical opinion.

Keywords: Opinions Syntactical, Al – Afrani, Discussed, Al - maslk Alsahal.

* Department of Arabic Language, School of Arts, The University of Jordan, Jordan. Received on 01/08/2016 and Accepted for Publication on 25/10/2016.